# أثر تطبيق المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية (IFRS 9) على القيمة المعرضة للخطر – دراسة تطبيقية على البنوك المسجلة فى سوق الأوراق المالية المصرية

د. إيهاب إبراهيم حامد عبد العال *

## ملخص البحث

أدى صدور المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية رقم ٩ والذى حل محل معيار المحاسبة الدولى رقم ٣٩ عام ٢٠١٤ إلى حالة من الجدل والاختلاف بين الباحثين حول تأثير المعالجات الواردة به على المخاطر التى ستتعرض لها المؤسسات المالية ومن بينها البنوك نتيجة تطبيق المعيار ، وقد اختلفت آراء الباحثين فى هذا الشأن فمنهم من يرى أن المعيار سيؤدى إلى تحسين جودة المعلومات المحاسبية والحد من المشكلات الناتجة عن تطبيق معيار المحاسبة الدولى رقم ٣٩ ومن ثم تخفيض المخاطر، ومنهم من يرى أنه أدى إلى زيادة المخاطر نتيجة للقصور فى المعالجات الواردة به وخاصة عند معالجة الخسائر الائتمانية ، حيث طالب المعيار بتكوين مخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة ، وهو ما سيؤدى إلى زيادة مخاطر السيولة وعدم الوفاء بالالتزامات ، فضلا عن ضعف الإقراض ، لذا فقد هدفت الدراسة إلى اختبار أثر تطبيق المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية رقم ٩ على القيمة المعرضة للخطر كأحد أساليب قياس المخاطر بالتطبيق على البنوك المسجلة فى سوق الأوراق المالية المصرية ، ولاختبار هذا الأثر فقد تم الرجوع للتقارير المالية للبنوك المسجلة فى سوق الأوراق المالية المصرية لعام ٢٠١٩ وعددها ثلاثة عشر بنكاً لمقارنة المخاطر قبل وبعد تطبيق المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية رقم ٩ باستخدام إحدى طرق قياس المخاطر وهى القيمة المعرضة للخطر ، وقد انتهت الدراسة إلى أن المخاطر التى تتعرض لها البنوك المصرية فى ظل تطبيق معيار المحاسبة المصرى رقم ٢٦ (حيث يعد معيار المحاسبة المصرى رقم ٢٦ متوافقاً مع معيار المحاسبة الدولى رقم ٣٩ ) أقل من المخاطر التى تتعرض لها البنوك المصرية فى ظل تطبيق المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية رقم ٩ ، بالإضافة إلى أن تطبيق المعيار الدولى لإعداد

* مدرس بقسم المحاسبة بمعهد القاهرة العالى للغات والترجمة الفورية والعلوم الإدارية بالمقطم .
البريد الالكترونى : dr.ehabagwa@gmail.com

**التقارير المالية رقم ٩ يؤدى إلى إضافة أعباء مالية تمثل عائقاً أمام زيادة العائد من النشاط العادى مقارنة بالوضع قبل تطبيق المعيار ، لذا فقد أوصت الدراسة بضرورة تعديل المعالجات الواردة فى المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية رقم ٩ لمعالجة المشكلات الناتجة عن أوجه القصور فى تلك المعالجات .**

**الكلمات المفتاحية : المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية رقم ٩ – معيار المحاسبة الدولى رقم ٣٩ – معيار المحاسبة المصرى رقم ٢٦ – القيمة المعرضة للخطر – الخسائر الائتمانية .**

## Impact of IFRS 9 Adoption on Value at Risk: Applied Study on Egyptian Listed Banks

**Dr. Ehab Ibrahim Hamed Abdel Aal** *

### Abstract

The new standard of IFRS 9, as a replacement of IAS 39, has resulted in controversy and disagreement among researchers about the impact of the treatments on the risks that financial institutions, including banks, will be exposed to as a result of applying the standard. Some scholars have revealed that the adoption of IFRS 9 would lead to improve the quality of accounting information and reduce the negative consequences of IAS 39, therefore will contribute to mitigate the risks. On the other hand, some arguments indicate that IFRS 9 has increased risks as result of lack in accounting treatments included, especially when dealing with credit losses. The standard requires formulating the provision for loan losses, which cause to increase liquidity risks, difficulties to repay obligations and poor lending policies. This study aims to investigate

* **Lecturer in Accounting Department, Cairo Higher Institute for Languages, Simultaneous Interpretation and Administrative Sciences at Mokattam.**

the impact of the adoption of IFRS 9 on the value at risk (VAR) as one of the risk measurement methods, with application to the banks listed on the Egyptian stock exchange. In order to test this effect, the researcher uses the financial reports of the thirteen banks registered in the Egyptian Stock Exchange for the year 2019 in order to compare risks before and after applying IFRS 9 using one of the risk measurement methods, which is the value at risk. The study concluded that Egyptian banks are exposed to risks in light of the application of the Egyptian Accounting Standard No. 26 (where the Egyptian Accounting Standard No. 26 is consistent with International Accounting Standard No. 39) is less than the risks that Egyptian banks are exposed to in light of the application of the International Financial Reporting Standard No. 9. Additionally, the application of IFRS 9 has added financial burdens which represent an obstacle for increasing the return from regular activity compared to the situation before applying the standard. Therefore, the study recommends the necessity to amend the treatments mentioned in the International Financial Reporting Standard No. 9 to address the issues resulting from the deficiencies in those treatments.

**Keywords**: IFRS9, IAS39, EAS27, Value at risk and Credit losses.

## الإطار العام للدراسة

### مقدمة :

يعد قطاع المؤسسات المالية بصفة عامة والقطاع المصرفى بصفة خاصة من أهم قطاعات الاقتصاد القومى ، وهو ما أكدته المؤشرات المالية التى أشارت إلى صعود المركز المالى لإجمالى البنوك بخلاف البنك المركزى بمقدار ٣١٣,٨ مليار جنيه أى بمعدل ٥,٧% خلال الفترة من يوليو إلى يناير من العام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩ ليصل نحو ٥٨٣٠,٦ مليار جنيه نهاية يناير ٢٠٢٠ ، نظراً للارتفاع فى كل من صافى الأصول المحلية والأجنبية ، حيث ارتفع صافى الأصول المحلية لدى الجهاز المصرفى بمقدار ٢٠١,٧ مليار جنيه بمعدل ٥,٧% خلال نفس الفترة وذلك نتيجة لارتفاع محصلة زيادة الائتمان المحلى بمقدار ٣٢٦,٦ مليار جنيه أى بمعدل ٨,٦% من جهة وزيادة الرصيد السالب لصافى بنود الموازنة بمقدار ١٢٤,٩ مليار جنيه بمعدل ٥١,٣% من جهة أخرى ، كما ارتفع صافى الأصول الأجنبية لدى الجهاز المصرفى بما يعادل ٧٥,١ مليار جنيه أى بمعدل ٢٥% خلال نفس الفترة ، وذلك نتيجة لزيادة صافى الأصول الأجنبية لدى البنك المركزى بما يعادل ٤٠ مليار جنيه وصافى الأصول الأجنبية لدى البنوك بما يعادل ٣٥,١ مليار جنيه (البنك المركزى المصرى ، ٢٠٢٠) .

مما يؤكد على الدور المتنامى والمتزايد الذى تمارسه البنوك المصرية فى الاقتصاد القومى ، ونظراً لحرص الأجهزة الرقابية على حماية أموال المودعين ولضمان شفافية ونزاهة القوائم للبنوك ، فقد أصدر مجلس إدارة البنك المركزى المصرى فى ١٧ يناير ٢٠١٨ قراراً بإلزام البنوك بإعداد القوائم المالية وفقاً للمعيار الدولى لإعداد التقارير المالية رقم ٩ (IFRS 9) والذى يحمل عنوان " الأدوات المالية " وذلك اعتباراً من أول يناير ٢٠١٩ بالنسبة للبنوك التى تعد قوائمها المالية آخر ديسمبر من كل عام ، واعتباراً من أول يوليو ٢٠١٩ بالنسبة للبنوك التى تعد قوائمها المالية آخر يونيو من كل عام .

ويأتى هذا القرار تمشياً مع التطور فى معايير التقرير المالى الدولى حيث قام مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB بإصدار المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية رقم ٩ " الأدوات المالية " فى يوليو من عام ٢٠١٤ ليحل محل معيار المحاسبة الدولى رقم ٣٩ (IAS 39) والذى كان يحمل عنوان " الأدوات المالية – الاعتراف والقياس" .

**طبيعة المشكلة :**

أدت المشكلات الناتجة عن تطبيق معيار المحاسبة الدولى رقم ٣٩ والتى من أهمها تعقيد المحاسبة عن الأدوات المالية وصعوبة تطبيقه ، بالإضافة إلى مشكلة الاعتراف بالخسائر الائتمانية والتى عول عليها البعض من أنها السبب فى تفاقم الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ إلى مطالبة رؤساء مجموعة الدول العشرين عام ٢٠٠٩ جهات وضع المعايير والتى من بينها مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB لمعالجة ذلك الأمر باستبدال معيار المحاسبة الدولى رقم ٣٩ ، وقد استجاب المجلس لذلك وقام باصدار المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية رقم ٩ ليحل محل معيار المحاسبة الدولى رقم ٣٩ ، وذلك على عدة مراحل انتهت بصدور المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية رقم ٩ فى صورته النهائية فى يوليو عام ٢٠١٤ .

وقد ساهمت المعالجات الواردة فى المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية رقم ٩ معالجة العديد من المشكلات الناتجة عن تطبيق معيار المحاسبة الدولى رقم ٣٩ ، حيث ساهم المعيار الجديد فى تخفيض التعقيدات فى المحاسبة عن الأدوات المالية وزيادة درجة الملاءمة والقابلية للمقارنة بين المنشآت ، وعلى الرغم تلك المميزات للمعيار الجديد إلا أنه أدى إلى ظهور مشكلات جديدة نتج عنها زيادة مخاطر المنشآت وخاصة فى البنوك ، فعلى الرغم من أن أحد أهداف المعيار هو تخفيض المخاطر التى نتجت عن تطبيق المعيار المحاسبى الدولى رقم ٣٩ ، إلا أن المعالجات الواردة به أدت إلى ظهور مشكلات جديدة تبعها مخاطر إضافية ومن أبرز تلك المشكلات مشكلة مخصص الخسائر الائتمانية حيث طالب المعيار بتكوين مخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة وليس الفعلية كما كان فى ظل معيار المحاسبة الدولى رقم ٣٩ ، مما سينتج عنه التوسع فى تكوين مخصص للخسائر الائتمانية والذى سيؤدى إلى تقليل نسب حقوق الملكية نظراً لإلغاء مخاطر مصرفية عامة مما سينعكس على نسبة كفاية رأس المال (Barrios & Papp, 2017) .

مما سيؤثر بالتالى على نتائج أعمال البنك التى ستتجه نحو الانخفاض نظراً لخصم قيمة ذلك المخصص من نتائج أعمال البنك مما سينتج عنه انخفاض أسعار أسهم البنك ، وبالتالى سيصبح ذلك المخصص عائقاً أمام زيادة نتائج أعمال البنك ويضعف ثقة المساهمين فى أدائه ، كما سيؤدى تكوين ذلك إلى المخصص زيادة أعباء ضريبة الدخل نظراً لعدم اعتماد نسبة ٢٠% عند إعداد الإقرار الضريبى

لضريبة الدخل ، مما سينتج عنه مخاطر أخرى تتمثل فى مخاطر السيولة ومخاطر عدم الوفاء بالالتزامات ، بالإضافة إلى ضعف عملية الإقراض (إبراهيم ، ٢٠١٨).

كما أن تقدير خسائر الائتمان المتوقعة وفق نموذج الأعمال الذى طالب به المعيار سيخضع للتقدير الشخصى للإدارة ، والذى سيؤدى إلى افتقار القوائم المالية للبنوك للقابلية للمقارنة سواء على مستوى البنك الواحد من فترة لأخرى أو بين البنوك وبعضها البعض ، كما سيؤدى تقدير خسائر الائتمان وفق ذلك النموذج إلى تقلب نتائج الأعمال وعدم استقرارها من فترة لأخرى (Plata, et al.,2017).

كذلك فإن الحصول على المعلومات لتقدير خسائر الائتمان سيكون لها تكلفة نظراً لطلب البنوك برامج تكنولوجية أكثر تطوراً لتقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة ، مما سيزيد من تفاقم مشكلة انخفاض نتائج أعمال البنوك ، كما أن تطبيق المعيار الجديد سيتطلب تغييراً فى أنظمة البنوك حيث سيتعين على إدارات البنوك تغيير أنظمة وعمليات البنك ودمج إدارة مخاطر الائتمان والأنظمة المحاسبية مما سيزيد بالتالى من أعباء البنك ويؤدى إلى تخفيض نتائج أعماله (Labtt & Lemonier, 2015).

ولعل الانتقادات السابقة هى ما دعت دراسة ( محمد و محجوب ، ٢٠١٧ ) إلى الإشارة إلى أن التغيير فى نموذج خسائر الائتمان المتوقعة سيحدث قيوداً فى السياسات الائتمانية والتمويلية فى المصارف العربية بعكس معيار المحاسبة الدولى رقم ٣٩ ، والذى كان يعزز من ثقة المساهمين والمودعين لانتهاجه سياسة التحوط لتفادى الخسائر المتوقعة ومن ثم يقلل من مخاطر السيولة وعدم الوفاء بسداد الالتزامات .

وبناءً على الانتقادات السابقة للمعيار والاختلافات بين الباحثين من حيث التأييد أو النقد للمعيار ، وبالرجوع إلى فقرة النطاق للمعيار يتضح أن المعيار أشار إلى وجوب تطبيقه من قبل جميع المنشآت على جميع أنواع الأدوات المالية باستثناءات معينة ، لذا فإن جميع المخاطر التى قد تنتج من تطبيقه هى مخاطر على جميع المنشآت التى لديها أدوات مالية ، من ثم فهى لا تخص قطاع بعينة وبالتالى فهى مخاطر منتظمة أو ما يمكن أن يطلق عليه مخاطر سوقية ، وللحكم على مدى صحة أو خطأ تلك المخاوف من تطبيق المعيار ، فإنه يتعين اختبار مدى تأثير تطبيق المعيار على زيادة أو تخفيض المخاطر فى البنوك المصرية من خلال استخدام إحدى الآليات لقياس المخاطر السوقية وهى القيمة المعرضة للخطر ، وذلك بمقارنة تلك القيمة قبل وبعد تطبيق المعيار ، بالإضافة إلى دراسة أثر تطبيق

المعيار على إضافة أعباء مالية تمثل عائقاً أمام زيادة العائد من النشاط العادى مقارنة بالوضع قبل تطبيق المعيار ، وهو ما تسعى إليه الدراسة .

**هدف الدراسة :**

يتمثل هدف الدراسة فى " تحديد أثر تطبيق المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية رقم ٩ على القيمة المعرضة للخطر وذلك بالتطبيق على البنوك المسجلة فى سوق الأوراق المالية المصرية " ولتحقيق ذلك الهدف فقد تم تقسيمه إلى الأهداف الفرعية التالية :

١- تحديد جوانب القصور فى معيار المحاسبة الدولى رقم ٣٩ كدافع لإصدار المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية رقم ٩ .
٢- تحديد التغييرات التى أحدثها المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية رقم ٩ على المحاسبة عن الأدوات المالية .
٣- تحديد مزايا وعيوب المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية رقم ٩ .
٤- تحديد المداخل المختلفة لقياس القيمة المعرضة للخطر .
٥- القيام بدراسة تطبيقية لتحديد القيمة المعرضة للخطر للبنوك المسجلة فى سوق الأوراق المالية المصرية قبل وبعد تطبيق المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية رقم ٩ ، وكذلك دراسة أثر تطبيق المعيار على إضافة أعباء مالية تمثل عائقاً أمام زيادة العائد من النشاط العادى مقارنة بالوضع قبل تطبيق المعيار .

**أهمية الدراسة :**

تتحقق أهمية الدراسة على المستويين التاليين :

- على المستوى العلمى : حيث تسعى الدراسة إلى تحديد أثر تطبيق المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية رقم ٩ على القيمة المعرضة للخطر بالتطبيق على البنوك المسجلة فى سوق الأوراق المالية المصرية ، ومن ثم تقييم دور المعيار فى زيادة أو تخفيض المخاطر التى تتعرض لها البنوك المصرية ، وبالتالى فإن الدراسة تفتح المجال نحو مزيد من الدراسات لتطوير المعالجات الواردة فى المعيار للحد من المشكلات الناتجة عن تطبيقه ومن ثم الحد من المخاطر الناتجة عن تلك المشكلات

، وخاصة وأن الدراسات السابقة (كما سيتضح فى جزء لاحق) لم تربط بين المتغيرات الرئيسية للدراسة ومن ثم لم تقم بتطبيقها فى البيئة المصرية.

- على المستوى العملى : حيث تسعى الدراسة إلى تحديد مدى تأثير المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية رقم ٩ على زيادة أو تخفيض المخاطر من خلال قياس القيمة المعرضة للخطر فى البنوك المصرية ، مما يساعد البنوك المصرية على انتهاج سياسات من شأنها إدارة تلك المخاطر والحد منها والتى تتعرض لها نتيجة تطبيق المعيار.

**حدود الدراسة :**

ستقتصر الدراسة على مايلى :

١- ستقتصر الدراسة على أثر تطبيق المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية رقم ٩ دون غيره من المعايير الأخرى المتعلقة بالأدوات المالية حيث يتعلق المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية رقم ٩ بالاعتراف والقياس ، بينما تتعلق المعايير الأخرى وهى المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية رقم ٧ بالإفصاحات ومعيار المحاسبة الدولى رقم ٣٢ بالعرض ، وبالتالى فإن المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية رقم ٩ هو المعيار صاحب التأثير على عناصر القوائم المالية والتى من خلالها يمكن قياس المخاطر .

٢- سيتم تطبيق المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية رقم ٩ على قطاع البنوك فقط حيث إن قرار مجلس إدرة البنك المركزى بإلزام البنوك بإعداد القوائم المالية وفقاً للمعيار الدولى لإعداد التقارير المالية رقم ٩ وذلك اعتباراً من أول يناير ٢٠١٩ ، ولم يكن بعد قد تم تعديل معايير المحاسبة المصرية والتى تم تعديلها فى ٢٠١٩/٤/٧ وتضمنت معيار المحاسبة المصرى رقم ٤٧ والذى والذى يتوافق مع المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية رقم ٩ ، والذى سيتم تطبيقه فى مصر اعتباراً من أول يناير ٢٠٢٠ ، ومن ثم فلا توجد قوائم مالية تم إعدادها وفقاً للمعيار يمكن من خلالها قياس القيمة المعرضة للخطر سوى القوائم المالية للبنوك.

٣- ستقتصر الدراسة التطبيقية على البنوك المسجلة فى سوق الأوراق المالية المصرية وذلك حتى نهاية يوم ٢٠١٩/١٢/٣١ ، وذلك لسهولة الحصول على التقارير المالية لها نظراً لالتزامها بنشر

التقارير المالية لها على موقعها الالكترونى وكذلك تقديمها إلى إدارات الافصاح فى البورصة فى مواعيد محددة بخلاف البنوك الأخرى غير المسجلة .

**منهجية الدراسة :**

تحقيقاً للهدف الأساسى للدراسة وكذلك أهدافها الفرعية فقد اعتمد الباحث على المنهجين التاليين :

- المنهج الاستنباطى : حيث قام الباحث باستخدامه فى إعداد الإطار النظرى للدراسة وصياغة ومشكلة وفروض الدراسة من خلال مراجعة ما أمكن التوصل إليه من مراجع علمية سواء عربية أو أجنبية ذات الاهتمام بموضوع الدراسة ، والتى ساعدت فى تحديد جوانب القصور فى معيار المحاسبة الدولى رقم ٣٩ كدافع إصدار المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية رقم ٩ ، تحديد التغييرات التى أحدثها المعيار على المحاسبة عن الأدوات المالية ، ومزايا وعيوب المعيار ، النماذج المختلفة لقياس القيمة المعرضة للخطر.
- المنهج الاستقرائى : وقد اعتمد عليه الباحث من خلال القيام بدراسة تطبيقية لتحديد أثر تطبيق المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية رقم ٩ على زيادة أو تخفيض المخاطر فى البنوك المسجلة فى سوق الأوراق المالية المصرية باستخدام أحد طرق قياس المخاطر وهى القيمة المعرضة للخطر ، وكذلك أثر تطبيق المعيار على إضافة أعباء مالية تمثل عائقاً أمام زيادة العائد من النشاط العادى مقارنة بالوضع قبل تطبيق المعيار.

**خطة الدراسة :**

لتحقيق هدف الدراسة سوف يتم تنظيم المتبقى منها على النحو التالى :

أولاً : الدراسات السابقة .

ثانياً : فروض الدراسة .

ثالثاً : قصور معيار المحاسبة الدولى رقم ٣٩ كدافع لإصدار المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية رقم ٩ .

رابعاً : التغييرات التى أحدثها المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية رقم ٩ على المحاسبة عن الأدوات المالية .

خامساً : مزايا وعيوب المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية رقم ٩.

سادساً : المداخل المختلفة لقياس القيمة المعرضة للخطر .

سابعاً : الدراسة التطبيقية .

الخلاصة والنتائج والتوصيات والتوجهات البحثية المستقبلية .

المراجع .

الملاحق.

**أولاً : الدراسات السابقة :**

بناءً على المتغيرات الواردة فى عنوان الدراسة فإنه يمكن تقسيم الدراسات السابقة إلى قسمين أساسيين ، حيث يتناول القسم الأول الدراسات التى تناولت المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية رقم ٩ ، القسم الثانى يتناول الدراسات التى تعرضت للقيمة المعرضة للخطر ، وسيتم التعرض لهذين القسمين من الدراسات على النحو التالى:

**القسم الأول** : الدراسات التى تعرضت للمعيار الدولى لإعداد التقارير المالية رقم ٩ ، ويمكن تقسيم تلك الدراسات إلى ثلاثة مجموعات ، حيث تتناول المجموعة الأولى مشكلات المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية رقم ٩ بشكل عام ، وتتناول المجموعة الثانية مشكلة المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية رقم ٩ فيما يتعلق بخسائر الائتمان المتوقعة ، وتتعرض المجموعة الثالثة لمعالجة مشكلات المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية رقم ٩ ، وسيتم تناول تلك المجموعات على النحو التالى :

**المجموعة الأولى** وتتناول الدراسات التى تعرضت لمشكلات المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية رقم ٩ بشكل عام ، ومن بين تلك الدراسات دراسة (Nadia & Rosa , 2014) والتى سعت نحو تحليل تأثير القواعد المحاسبية على السيولة فى البنوك من خلال تقييم ما إذا كانت التقارير المالية تعكس بشكل صحيح المخاطر التى يتعرض لها البنك وكيفية إدارتها ، حيث يجب أن تعطى المعايير المحاسبية معلومات مفيدة للتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية ، وقد حاولت الدراسة أن تقدم إلى أى مدى تتوافق محتويات المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية رقم ٩ مع أهداف إدارة مخاطر السيولة للبنك من حيث تقييمها ومراقبتها ، وقد انتهت الدراسة إلى أن المعيار قد غاب عنه أن نشاط البنك يتم وفقاً لنموذج

الأعمال، وأن قيم عناصر الأصول والخصوم يجب أن تساعد فى التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية ، وأنه على الرغم من أن السيولة هى قضية مهمة يجب التعامل معها إلا أنها لم يتم تناولها بالكامل فى المعايير المحاسبية ، ويجب على IASB التفكير فى فرصة إصدار معيار محدد للقطاع المصرفى .

بينما اتجهت دراسة (Beerbaum & Piechocki , 2016a) نحو إجراء تحليل للفجوة المفاهيمية بين تصنيف المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية رقم ٩ IFRS 9 وبين المعيار الصادر عن الهيئة المصرفية الأوروبية بشأن عمليات الإفصاح وذلك فى مرحلة مبكرة قبل تطبيق IFRS 9 ، وقد انتهت الدراسة إلى أنه بالرغم من أن الإفصاحات الخاصة بالتقارير المالية تستند إلى نفس الإطار المحاسبى لمعايير إعداد التقرير المالى الدولى رقم ٩ ، إلا أن هناك اختلافات فيما يتعلق بالإفصاحات عند تحليل التقارير المالية المعدة وفقاً IFRS 9 والتقارير المعدة وفقاُ للمعيار الصادر عن الهيئة المصرفية الأوروبية (EBA) ، ويرجع السبب فى ذلك إلى أن معايير إعداد التقارير المالية الدولية قائمة على المبادئ ، ومن ثم تتيح تفسير وعرض الأهداف المختلفة حيث إن الهدف من تطوير معايير إعدد التقارير المالية الدولية يكون بشكل عام وغير محدد لصناعة بذاتها ، إلا أن المعايير الصادرة عن الهيئة المصرفية الأوروبية تتطلب معلومات أكثر تفصيلاً نظراً لارتباطها بمجال الصناعة ودورهم كمشرف مصرفى مما يزيد من الحمل الزائد للمعلومات .

أما دراسة (Lejard , 2016) فقد سعت نحو الإجابة عن التساؤل بكيف ستتكيف بنوك الاتحاد الأوروبى و سياستها المحاسبية لمواجهة التحدى الذى يواجه التطبيق المقبل للمعيار الدولى لإعداد التقارير المالية رقم ٩ ، وقد حددت الدراسة تحديين يتعين على البنوك مواجهتها على المدى القصير وهما :

١- إثبات الزيادة فى قيمة أصولهم المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة .
٢- انخفاض فى الأرباح الناتجة عن تنفيذ المخصصات القائمة على الخسائر المتوقعة .

وقد انتهت الدراسة إلى أن نتائج اختبارات الفروق قد أشارت إلى أن الفروق تتجه اتجاهاً هبوطياً كبيراً فيما يتعلق بحجم الأصول المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بداية من نشر IFRS 9 ، واتجاه تصاعدى للاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق ، كما أشارت نتائج الدراسة إلى

اتجاه هبوطى لمخصصات خسائر القروض المتراكمة ، بالإضافة إلى تأثير غير مواتى لتغيير السياسة المحاسبية على تقلبات أسهم البنك .

أيضاً ركزت دراسة (Beerbaum & Piechocki , 2016b) على متطلبات الإفصاح التى تم تحديدها من خلال كل من المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية رقم ٩ ، المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية رقم ٧(IFRS 7)، حيث هدفت الدراسة إلى تقديم رؤى مبكرة عن تنفيذ متطلبات إفصاح IFRS 9 حول انخفاض القيمة ، وقد انتهت الدراسة إلى أن IFRS 9 يتضمن عدة أبعاد لتدهور القيمة من الصعب فهمها دون استخدام برنامج لغة تقارير الأعمال الموسع XBRL .

إلا أن دراسة (Onalio, et al., 2017) قد اتخذت اتجاهاً مختلفاً حيث سعت إلى معرفة رد فعل السوق تجاه الأحداث المتعلقة بالمعيار الدولى لإعداد التقارير المالية رقم ٩ من خلال أكثر من ٣٠٠٠ شركة من الشركات التى تبنت المعيار ، وقد انتهت الدراسة إلى أن رد فعل السوق على المعيار يتأثر إلى حد كبير بالعوامل الخاصة بالشركة المرتبط بجودة المعلومات وعدم تناسق المعلومات ، كما أن انخفاض التباين فى المعلومات وجودة المعلومات لهما تأثير إيجابى على العوائد المعدلة فى السوق ، ويتعارض هذا مع الرأى الشائع بأن IFRS 9 سيحسن من جودة المحاسبة لتلك الشركات ( أى الشركات الصغيرة ذات السيولة المنخفضة وهيكل الملكية المركزة ) والتى هى فى أمس الحاجة إليها .

كما أيدت هذا الاتجاه دراسة (الحيطة وشبيطة ، ٢٠١٧) والتى اتجهت نحو بحث أثر تطبيق المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية رقم ٩ على جودة مخرجات النظام المحاسبى فى شركة التأمين فى الأردن ، وذلك من خلال ستة عوامل رئيسية تعكس جودة مخرجات النظام المحاسبى وهى الملاءمة ، الموثوقية ، الوقت المناسب ، القابلية للمقارنة ، القابلية للقياس ، تماثل المعلومات المحاسبية ، وقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر لتطبيق IFRS 9 على ملاءمة المعلومات المحاسبية ، وعدم وجود أثر ذى دلالة إحصائية لتطبيق IFRS 9 على الموثوقية ، الوقت المناسب ، القابلية للمقارنة ، القابلية للقياس ، تماثل المعلومات المحاسبية .

كذلك اتجهت دراسة (Cefis, 2017) نفس الاتجاه من خلال سعيها نحو تقديم اختبار يمكن استخدامه لتقييم مدى ملاءمة تعديل القيمة الزمنية للنقود وفقاً للمعيار الدولى لإعداد التقارير المالية رقم ٩ ، وذلك من خلال تعديل معدلات الفائدة التى يمكن ملاحظتها لتقييم الأدوات المالية والتى تختلف فترة

استحقاقها الأساسى عن فترة دفع الأداة ، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن الأداة المالية يجب عدم قياسها بالتكلفة المستهلكة أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ولكن يجب قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة .

إلا أن دراسة (Gaffney, et al., 2018) قد اتجهت نحو تأييد المعيار وذلك من خلال تقديم إطار عمل لتخصيص قروض الرهن العقارى فى المراحل الثلاثة المحددة بموجب IFRS 9 من خلال تحليل القوائم المالية فى نهاية عام ٢٠١٥ ، وانتهت إلى أن التعرض للمرحلة الثانية يمكن أن تكون قد شكل ما يقرب من ٣٠% من حجم التعرض فى سوق الرهن العقارى الايرلندى ، كما أشارت نتائج الدراسة إلى أنه بمقارنة المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية رقم ٩ بالمعيار المحاسبى الدولى رقم ٣٩ فإنه سيؤدى إلى نمط أكثر سلاسة للمخصصات خلال فترة الانكماش الاقتصادى مع وجود ارتباط أعلى فى الوقت نفسه بين المخصصات وحالة الاقتصاد .

كذلك أيدت دراسة (Hewa, et al., 2018) IFRS 9 من خلال سعيها نحو دراسة مدى تأثر مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB بمجموعة المصالح ، وكيف تم ذلك أثناء تطوير نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة فى IFRS 9 ، وذلك من خلال تحليل محتوى ٣٢٧ رسالة تعليق من التعليقات التى وردت للمجلس على مسودة المعيار ، وقد أظهرت النتائج إلى أن التأثير لم يكن كبيراً ، كما أظهرت النتائج إلى أنه نتيجة لمدخلات مجموعة المصالح أصبحت المتطلبات المحاسبية لنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة أكثر عملية وأقل تعقيداً وانتاجية للمعلومات المالية وأكثرها قابلية للمقارنة ، ومن ثم فإن IASB قد ظل مستقلاً إلى حد كبير أثناء تطوير الخسائر الائتمانية المتوقعة فى IFRS 9 .

**المجموعة الثانية** تتصمن الدراسات التى تناولت مشكلة المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية رقم ٩ فيما يتعلق بخسائر الائتمان المتوقعة ، ومن بين تلك الدراسات دراسة (Lonnbark, 2017) والتى اتجهت نحو نقد المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية رقم ٩ من خلال تحليل صيغ الخسارة الائتمانية المتوقعة فى ضوء قواعد انخفاض القيمة الواردة فى المعيار ، وقد انتهت الدراسة إلى أن نموذج تقدير الخسارة الائتمانية المتوقعة تحتاج إلى تصحيحات ، وقد اقترحت الدراسة إلى أن يتم حساب أوزان للمخاطر فى صيغ بسيطة كما تم من خلال لجنة بازل للرقابة المصرفية عام ٢٠٠٦ ، مما سيجعل التنفيذ أسهل كما تعطى مساحة أقل للمناقشات والتفسيرات .

أيضاً اتجهت دراسة (محمد ومحجوب ، ٢٠١٧) نحو نقد المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية رقم ٩ من خلال تحليل الآثار المتوقعة من تطبيقه على المصارف العربية ، وقد انتهت الدراسة إلى أن التغيير فى نموذج خسائر الائتمان المتوقعة سيحدث قيوداً فى السياسات الائتمانية والتمويلية فى المصارف العربية ، فى حين أن معيار المحاسبة الدولى رقم ٣٩ (IAS 39) سيعزز من ثقة المساهمين والمودعين نتيجة لانتهاجه سياسة التحوط لتفادى الخسائر المتوقعة الذى بدوره يقلل من مخاطر السيولة وعدم الوفاء بسداد الالتزامات .

كما اتجهت دراسة (إبراهيم ، ٢٠١٨) نفس اتجاه الدراسة السابقة نحو نقد IFRS 9 من خلال عرض التحديات التى تواجه البنوك المصرية عند تطبيق IFRS 9 كأحد معايير التقارير المالية الدولية الصادرة من مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ، وقد انتهت الدراسة إلى وجود اختلاف بين طريقة تكوين مخصص خسائر الائتمان وفق متطلبات IFRS 9 و IAS 39 ، بالإضافة إلى أن المكون من مخصص خسائر الائتمان وفق نموذج الخسارة المتوقعة يؤثر على نتيجة أعمال القوائم الختامية بزيادة عبء الاضمحلال مما يؤثر على انخفاض صافى ربح البنك .

كذلك اتجهت دراسة (Sultanoglu, 2018) إلى نقد IFRS 9 من خلال شرح أسس الاعتراف والقياس لمخصصات انخفاض القيمة ، وتحليل الآثار النوعية والكمية المحتملة لهذا التحول بشكل أساسى فى الصناعة المصرفية ومقارنتها مع الصناعة المصرفية التركية ، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن تطبيق الخسائر الائتمانية المتوقعة من قبل البنوك الأوروبية سيؤدى إلى زيادة فى المتوسط من ١٨:١٣% من مخصصات الخسائر و انخفاض إجمالى رأس المال بمتوسط ٤٥– ٧٥ نقطة و ٣٥–٥٠ نقطة أساس على التوالى فى حين أن المبلغ الإجمالى للمخصصات سينخفض بنسبة ٤,١% وسيكون له ٣٣ نقطة أساس و ٢١ نقطة إيجابية .

أيضاً اتجهت دراسة (Engelmann, 2018) إلى نقد IFRS 9 ولكن من خلال بحث أى صيغ حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة أكثر دقة لمعالجة النقد الموجه للمعيار نتيجة تبنيه نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة ، حيث قامت الدراسة بحساب الخسارة الائتمانية المتوقعة مدى الحياة على أنها الفرق بين القيمة والقيمة الحالية للتدفقات النقدية للقرض ، وقد انتهت الدراسة إلى أنه يجب تعديل الصيغة

المستخدمة فى الممارسة لتكون أكثر دقة من الناحية النظرية أو استبدالها بالكامل بصيغ القيمة الحالية لضمان الدقة .

كما اتجهت دراسة (Kund & Rugilo, 2018) نحو التحقيق فى الآثار المترتبة على نموذج انخفاض القيمة فى ظل IFRS 9 على الاستقرار المالى ، وذلك من خلال البحث فى آثار التغيير من IAS 39 إلى IFRS 9 وخاصة فى ظل الاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة فى ظل IFRS 9 ومقارنة الاعتراف بالخسائر الائتمانية عند حدوثها فى ظل IAS 39 ، وقد انتهت الدراسة إلى أنه على الرغم من أن IFRS 9 يعزز الاستقرار المالى عن طريق التخفيف من الآثار المترتبة على التقلبات الدورية فى الدخل فإنه يضعف أيضاً من كفاية رأس المال .

إلا أن دراسة (Frykstrom & Li, 2018) قد اتجهت نحو الدفاع عن IFRS 9 من خلال وصف نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة بموجب IFRS 9 وكيف يختلف عن نموذج الخسائر الائتمانية بموجب IAS 39 ، كما تناولت الدراسة التأثير المحتمل للمعيار الدولى لإعداد التقارير المالية رقم ٩ على البنوك بما فى ذلك من تأثير المعيار على نسب رأس المال وخاصة بالنسبة للبنوك السويدية ، وقد انتهت الدراسة إلى أنه من المتوقع أن تزداد مخصصات البنوك لخسائر الائتمان ، كما أن التأثير على نسب رأس المال التنظيمى سيكون متواضع بالنسبة للبنوك السويدية ، إذا تم تطبيق IFRS 9 بطريقة سليمة من قبل البنوك فيمكن أن يساهم فى تحسين إدارة المخاطر للبنوك والحد من التقلبات الدورية من خلال الاعتراف بخسائر الائتمان فى الوقت المناسب ، مما سيؤدى فى النهاية إلى تحسين الاستقرار المالى ومن ثم يساهم فى تخفيف أوجه القصور فى IAS 39 .

كذلك اتجهت دراسة (Halilbegovic, et al., 2019) نحو الدفاع عن IFRS 9 من خلال البحث فى آثار تطبيق IFRS 9 على تنفيذ الاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة على المؤسسات المالية فى البوسنة ومقارنتها بالتأثيرات التى حدثت فى كرواتيا ، وقد انتهت الدراسة إلى أن تطبيق IFRS 9 سيؤدى إلى رفع مخصصات خسائر الائتمان فى العديد من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى ، إلا أن تأثير الاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة أقل أهمية مما توقعته الهيئة المصرفية الأوروبية فى كل من داخل أو خارج الاتحاد الأوروبى .

وارتداداً لنقد IFRS 9 فقد اتجهت دراسة (شحاته ، ٢٠١٩) نحو الكشف عن طبيعة ومحددات التقييم المحاسبى للخسائر الائتمانية المتوقعة فى ضوء متطلبات القياس والافصاح التى أقرها معيار IFRS 9 ونظيره المصرى رقم ٤٧ المعدل عام ٢٠١٩ ومدى توافقها مع متطلبات القياس وآليات الافصاح التى قدمتها مقررات لجنة بازل III كمعايير تنظيمية دولية للرقابة المصرفية مع بيان انعكاسات سلامة وموضوعية هذا التقييم على دقة تصنيف محفظة القروض والتسهيلات المصرفية بالبنوك التجارية المصرية ، وقد انتهت الدراسة إلى وجود فروق معنوية بين مخصص خسائر الاضمحلال وفقاً لمتطلبات IFRS 9 ، والذى يتم تكوينه لمواجهة الخسائر الائتمانية المتوقعة ومخصص خسائر الاضمحلال الفعلى ، فى حين تبين عدم وجود فروق معنوية بين مخصص خسائر الاضمحلال وفقاً لمتطلبات بازل III ، والذى يتم تكوينه لمواجهة الخسائر الائتمانية المتوقعة بالبنوك التجارية محل الدراسة وبين مخصص خسائر الاضمحلال الفعلية لمحفظة القروض المصرفية ، وكذلك عدم وجود فروق معنوية بين الخسائر الائتمانية وفقاً لمتطلبات IFRS 9 والخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً لمتطلبات بازل III للبنوك التجارية الأمر الذى يعكس التوافق بين هذين الإطارين بشأن قياس وتقييم الخسائر الائتمانية المتوقعة .

**المجموعة الثالثة** تتضمن الدراسات التى تناولت معالجة مشكلات المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية رقم ٩ ، ومن بين تلك الدراسات دراسة (Delgado Vaquero, et al., 2019) والتى هدفت إلى اقتراح نموذج لتقدير احتمالية التخلف عن السداد للشركات غير المصنفة فى ظل IFRS 9 ، وذلك من خلال اقتراح نموذج يسمى تحليل النسب المالية والذى يمكن من خلاله تصنيف الطرق المستخدمة لتقدير احتمال التخلف عن السداد ، وقد انتهت الدراسة إلى ايجابية النموذج المقترح والذى تم اختبار موثوقيته من خلال حساب التصنيف الائتمانى الداخلى للعديد من الشركات التى لديها تصنيف ائتمانى رسمى ومقارنة التصنيف الذى تم اقترحه مع التصنيف الرسمى.

وقد أخذت دراسة (Pucci & Skaerbaek, 2020) نفس اتجاه الدراسة السابقة من خلال بحث دور الاقتصاد المالى فى وضع المعايير المحاسبية من خلال تحليل دور المعلومات المشتركة للنظرية الاقتصادية فى بناء نموذج جديد للمحاسبة عن خسائر الائتمان فى التقارير المالية ، وقد انتهت الدراسة إلى أنه فى المواقف الخلافية فى المحاسبة فإن واضعى المعايير يهدفون إلى وضع وإنتاج معايير مقبولة تكون قادرة على البقاء (العيش فى العالم) ، وإن كان ذلك بشكل مؤقت مما يؤكد إلى أن استخدام

النظريات الاقتصادية فى وضع المعايير المحاسبية له دور أساسى مما يؤكد على أن الاقتصاد المالى يلعب دوراً أكثر دقة فى وضع المعايير المحاسبية.

**القسم الثانى** ويتضمن الدراسات التى تناولت القيمة المعرضة للخطر ، ويمكن تقسيم تلك الدراسات إلى مجموعتين ، تتناول المجموعة الأولى الأساليب والمجالات المختلفة لاستخدام القيمة المعرضة للخطر ، بينما تتعرض المجموعة الثانية من الدراسات للاتجاهات المختلفة لتطوير القيمة المعرضة للخطر ، وسيتم تناول هاتين المجموعتين على النحو التالى :

**المجموعة الأولى** من الدراسات وتتناول الأساليب والمجالات المختلفة لاستخدام القيمة المعرضة للخطر ، وتتمثل تلك المجالات فى نوعين أساسيين **الأول** ويتناول الأساليب المختلفة لقياس القيمة المعرضة للخطر ، والنوع الثانى من الدراسات يتناول المجالات المختلفة لاستخدام القيمة المعرضة للخطر ، وسيتم تناول هذين النوعين على النحو التالى :

**النوع الأول** ويتناول الأساليب المختلفة لقياس القيمة المعرضة للخطر ومن بين تلك الدراسات دراسة (زيات ، ٢٠١٧) والتى هدفت إلى التحقق من دقة طريقة التوزيع الطبيعى لحساب القيمة المعرضة للخطر من خلال احتساب الخسائر اليومية لسلسة مكونة من ٢٢٠٠ سعر إغلاق خلال الفترة من ٢٠٠٨ –٢٠١٦ لعدد من الأسهم وأسعار الصرف فى خمسة أسواق ناشئة ، وقد انتهت الدراسة إلى أن العوائد لا تتبع التوزيع الطبيعى ، وبالتالى فإن الطريقة المقترحة لا تعتبر مرضية لتقدير الخسائر المحتملة .

كذلك اتجهت دراسة (زيات ، ٢٠١٨) إلى استخدام أسلوب احصائى آخر لحساب القيمة المعرضة للخطر من خلال استخدام كل من أسلوب دلتا الطبيعى وكورنيش فيشر ، وقد توصلت الدراسة إلى أن العوائد لا تتبع التوزيع الطبيعى ، وبالتالى فإن الطريقة المقترحة لا تعتبر مرضية لتقدير الخسائر المتوقعة ، وبالتالى يستحسن استخدام أسلوب كورنيش فيشر لقياس القيمة المعرضة للخطر.

واستمراراً للتنوع فى استخدام أساليب احصائية مختلفة لقياس القيمة المعرضة للخطر فقد سعت دراسة (Liesh & Alban,2018) نحو تحليل صناديق الاستثمار فى ألبانيا باستخدام أسلوب محاكاة مونت كارلو كأحد وسائل تطبيق القيمة المعرضة للخطر للتنبؤ بعائد المخاطر لهذا الصندوق ، وقد انتهت الدراسة إلى أن صناديق الاستثمار فى ألبانيا كبديل استثمارى لا تولد عوائد جذابة للمستثمرين

المختلفين ، كما أن عوائد الودائع المصرفية أكبر من عوائد الاستثمار فى هذه الصناديق ، حيث إن مخاطر الاستثمار فى الودائع المصرفية صفر تقريباً ، مما سيؤدى إلى عدم اهتمام المستثمر بالاستثمار فى هذه الصناديق الاستثمارية على المدى القصير.

**النوع الثانى** من الدراسات يتناول المجالات المختلفة لاستخدام القيمة المعرضة للخطر ، ومن بين هذه الدراسات دراسة (الفريجى وياره ، ٢٠١٧) والتى هدفت إلى بحث مدى إمكانية استخدام مقياس القيمة المعرضة للخطر فى اختيار المحفظة المثلى ، وقد توصلت الدراسة إلى فعالية استخدام القيمة المعرضة للخطر كمقياس فى اختيار المحفظة المثلى .

بينما اتخذت دراسة (Qin, et al., 2017) مسلكاً مختلفاً لبحث مشكلة أكثر صعوبة وهى مشكلة تحسين وتعظيم المحفظة الهجين من الأوراق المالية القائمة والمحفوظة حديثاً ، حيث سعت الدراسة لتحديد القيمة المعرضة لخطر متغير عشوائى غير مؤكد لتقييم المخاطر المرتبطة بالأوراق المالية ومحفظة الأوراق المالية ككل ، وقد توصلت الدراسة إلى فاعلية القيمة المعرضة للخطر فى تقييم المخاطر المرتبطة بالمحفظة الهجين .

أما دراسة (Rehman, et al., 2018) فقد هدفت إلى حساب وتحديد أحجام ودرجات مخاطر سوق المحاصيل الزراعية فى الصين باستخدام نموذج القيمة المعرضة للخطر ، وقد انتهت الدراسة إلى أن نموذج التوزيع الطبيعى غير مناسب فى تقييم مخاطر سوق المحاصيل الرئيسية بسبب الدرجات المختلفة لمخاطر السوق للمحاصيل المختلفة ، كما أن المحاصيل التى لها خصائص متشابهة تنتمى إلى نفس مستوى مخاطر السوق ، لذلك من الضرورى إنجاز نظام لإدارة مخاطر السوق لرصد مخاطر المحاصيل الرئيسية عن طريق إدخال أنواع مختلفة من المنتجات ، وهذا يضمن الكفاءة والدقة ويقلل بشكل كبير من تكلفة إدارة مخاطر السوق .

ومن بين المجالات المختلفة لاستخدام القيمة المعرضة للخطر هو تدعيم وتحسين اتخاذ القرار فى ظل تعدد الأهداف ، وهو ما سعت إليه دراسة (Eyvindson, et al., 2018) من خلال تقديم مدخل لتدعيم وتحسين اتخاذ القرار فى ظل تعدد الأهداف والتخطيط فى ظل المخاطر من خلال طريقتين وهما القيمة المتوقعة والقيمة المعرضة للخطر ، وقد انتهت الدراسة إلى أن القيمة المعرضة للخطر تجعل من السهل نسبياً تقييم الفرق بين القيمة المتوقعة والمخاطر المرتبطة بها .

وفى مجال المخاطر المرتبطة بالأسهم اتجهت دراسة (Wang, et al., 2019) نحو التحقيق فى القيمة المعرضة للخطر على أساس تحوط مؤشر الأسهم الآجلة فى الصين ، وقد انتهت الدراسة إلى أن القيمة المتوسطة والانحراف المعيارى للقيمة المعرضة للخطر التى تم الحصول عليها أصغر من تلك الخاصة بالطريقة المعلمية مما يدل على أن النموذج السابق أكثر تحفظاً فى تقدير المخاطر .

ونتيجة للتقدم التكنولوجى على مستوى العالم وظهور العملات الرقمية وظهور مخاطر مرتبطة بها ، فقد سعت دراسة (Uyar & Kahraman, 2019) إلى مقارنة مستثمرى العملات التقليدية الرئيسية ومستثمرى Bitcoin باستخدام القيمة المعرضة للخطر ، وقد انتهت الدراسة إلى أن Bitcoin محفوفة بالمخاطر بشكل كبير وإنها أكثر خطورة بست مرات من العملات العادية ، كما أن إدراج Bitcoin فى محفظة فإنها ترفع مخاطر المحفظة بنسبة ٩٨% ، حيث إن Bitcoin عملة رقمية خالية من السيطرة والإشراف.

**المجموعة الثانية** وتتضمن الدراسات التى تعرضت للاتجاهات المختلفة لتطوير القيمة المعرضة للخطر ومن بين تلك الدراسات دراسة (Maciel & Ballini, 2017) والتى هدفت إلى تناول نمذجة التقلبات والقائمة على الفرق بين الحد الأقصى والحد الأدنى لسعر الأصل فى خلال فترة زمنية معينة باستخدام القيمة المعرضة للخطر ، وقد انتهت الدراسة إلى أن نماذج التقلب القائم على المدى بناءً على توقعات القيمة المعرضة للخطر تعد أكثر دقة من النماذج الأخرى.

أما دراسة (Puccetti, et al., 2017) فقد سعت إلى استنتاج الحدود العليا والدنيا للقيمة المعرضة للخطر لمجموعة من الخسائر عندما تكون التوزيعات الهامشية معروفة وهناك استقلال بين المجموعات الفرعية للمكونات الهامشية ، وقد انتهت الدراسة إلى أن الحدود المقترحة تحسن من تباين خسارة المحفظة وتجعله صغيراً بما يؤدى إلى الحصول على مزيد من التحسينات .

بينما توجهت دراسة (Kumar & Maheswaran, 2017) إلى اقتراح إطار قائم على مقدار تقلب القيمة القصوى غير المتحيز لحساب التنبؤ طويل وقصير الأجل بقيمة الصفقة المعرضة للخطر والعجز المتوقع ، وقد انتهت الدراسة إلى أن الإطار المقترح يتفوق على النماذج البديلة فى التنبؤ بالمراكز الطويلة والقصيرة الأجل ، كما أن توقعات القيمة المعرضة للخطر استناداً على الإطار المقترح توفر أقل

خسارة إجمالية من مراكز القيمة المعرضة للخطر الطويلة والقصيرة الأجل ، مما يدعم الخصائص المتفوقة للإطار المقترح فى التنبؤ بالقيمة المعرضة للخطر بشكل أكثر دقة .

كذلك قدمت دراسة (Gonsch, et al.,2018) تطويراً للقيمة المعرضة للخطر من خلال تقديم تفسير جديد لسلوك تحديد الأسعار الذى غالباً ما تتم ملاحظته فى الممارسة من خلال تطوير خوارزميات لحساب دالة القيمة بكفاءة وتقييمها فى دراسة عددية ، وقد انتهت الدراسة إلى أن تطبيق سياسة تجنب المخاطر لو كانت ثابتة غالباً ما تؤدى إلى أن يصبح معدل القيمة المعرضة للخطر أعلى من تطبيق سياسة ديناميكية ولكنها محايدة من المخاطر .

أيضاً قدمت دراسة (Sampid, et al., 2018) إقتراحاً لنموذج للتنبؤ بالقيمة المعرضة للخطر باستخدام نموذج بايزى ماركوف ونظرية القيمة المتطرفة ، وقد انتهت الدراسة إلى أن النموذج المقترح باستخدام القيمة المعرضة للخطر يعد جيداً فى فترات الهدوء وفى فترات الأزمات .

أما دراسة (Bolturk & Oztaysi, 2018) فقد اتجهت نحو استخدام أساليب أخرى فى التنبؤ كأدوات مساعدة للقيمة المعرضة للخطر ، حيث سعت الدراسة إلى تحديد القيمة المعرضة للخطر المحسوبة بناءً على أخطاء التنبؤ ومقارنة أخطاء التنبؤ والتوقع باستخدام أساليب ARIMA ، واستخدام الشبكات العصبية الاصطناعية للتنبؤ بأحد أنماط الاستهلاك وهو استهلاك الكهرباء ، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن طرق الشبكات العصبية تقنيات تنبؤ رائدة تسببت فى جعل القيمة المعرضة للخطر فى حدها الأدنى .

ونظراً لتعدد السيناريوهات المختلفة لمعالجة وتجنب المخاطر فقد سعت دراسة ( Arpon, et al., 2018) نحو تقديم تقنية لتقليل السيناريوهات المختلفة لتجنب المخاطر من خلال القيمة المعرضة للخطر ، وقد انتهت الدراسة إلى أنه فى حالة تجنب المخاطر فإن الاهتمام يكون بالسيناريوهات التى تتوافق مع التكلفة العالية (التى تتضمن إجراءات متعددة لتجنب المخاطر) كما أن التقنية التى اقترحتها الدراسة لتقليل السيناريوهات تتوقف على الأسلوب المستخدم لتحديد القيمة المعرضة للخطر والأداء الجيد لها .

واستمراراً لنفس الاتجاه فقد اتجهت دراسة (Mohammadi & Nazemi, 2020) إلى التركيز على قضية تحسين القيمة المعرضة للخطر للمحفظة من خلال تقديم نموذج الشبكة العصبية لحل مشكلات البرمجة الخطية ، حيث قامت الدراسة باقتراح نموذج شبكة عصبية عالية الأداء لحل مشكلة اختيار

المحفظة مع عوائد غير مؤكدة واستخدام القيمة المعرضة للخطر كمقياس للخطر ، وقد انتهت الدراسة إلى نجاح النموذج المقترح فى الحصول على نتائج ذات قيمة عالية من حيث النظرية والممارسة لاختيار محفظة مع مشكلات العائد غير المؤكدة فى الاقتصاد.

وأخيراً اتجهت دراسة (Mavronicolas & Monien, 2020) إلى بحث التوازن الاستراتيجى لنظام اقتصادى لتجنب المخاطرة من خلال تقليل القيمة المشروطة المعرضة للخطر باستخدام القيمة الحالية ، وقد توصلت الدراسة إلى أن القيمة الحالية تزيد من صلابة نموذج القيمة المشروطة المعرضة للخطر ، والذى أصبح مقياس المخاطر السائد فى الهندسة المالية المعاصرة .

**من خلال عرض الدراسات السابقة يتضح مايلى :**

**أولاً : بالنسبة للدراسات التى تناولت المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية رقم ٩ يتضح أن هناك اختلاف بين الباحثين من حيث التأييد أو نقد المعيار ، كما لم يتعرض أى من الباحثين إلى قياس المخاطر الناتجة عن تطبيق المعيار ومقارنتها بالمخاطر قبل تطبيقه ، حيث انصب تركيز الباحثين والذين تعرضوا بالنقد للمعيار على إبراز جوانب النقد المختلفة للمعيار وخاصة فى فترات سابقة قبل تطبيقه وبالتالى لم يتم التحقق من تلك المزاعم من خلال دراسة تطبيقية حيث لم يكن المعيار مطبقاً بعد، أما الدراسات التى تعرضت بالنقد للمعيار بعد تطبيقه فقد ركزت على جانب واحد من جوانب نقد المعيار وهو مشكلة الخسائر الائتمانية المتوقعة وتأثيرها على جوانب متعددة مثل الاستقرار المالى ، ومتطلبات تطبيقها ، ومقارنة آثار تلك المشكلة بين البلاد المختلفة ، ومقترحات معالجة تلك المشكلة ، ولم يتم النظر إلى المشكلات التى يعانى منها المعيار كوحدة واحدة وتأثيرها الإيجابى أو السلبى على المخاطر التى تتعرض لها المؤسسات المالية وبخاصة البنوك .**

**ثانياً : بالنسبة للدراسات التى تناولت القيمة المعرضة للخطر يتضح عدم استخدام الباحثين للقيمة المعرضة للخطر فى قياس المخاطر على مستوى البنوك على الرغم من أنها أصبحت مقياس المخاطر السائدة فى الهندسة المالية ، كما يتضح أن الطرق الشائعة لقياس القيمة المعرضة للخطر تتركز فى أربعة طرق أساسية وهى الطريقة المعلمية ، طريقة المحاكاة التاريخية ، طريقة مونت كارلو ، طريقة دلتا الطبيعى أو نموذج التوزيع الطبيعى .**

**لذا فإن الباحث يسعى إلى استخدام القيمة المعرضة للخطر فى قياس المخاطر فى البنوك المصرية قبل وبعد تطبيق المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية رقم ٩ للحكم على مدى فاعلية المعيار ومدى قدرته على الحد أو زيادة المخاطر التى تتعرض لها البنوك المصرية ، ومن ثم الوقوف على مدى اتفاق الدراسة مع الدراسات التى تؤيد أو تنتقد المعيار .**

**ثانياً : فروض الدراسة :**

فى ضوء مشكلة وهدف الدراسة وعرض وتقييم الدراسات السابقة أمكن للباحث صياغة فروض الدراسة على النحو التالى :

١- تعد المخاطر التى تتعرض لها البنوك المصرية فى ظل تطبيق معيار المحاسبة المصرى رقم ٢٦ (حيث يعد معيار المحاسبة المصرى رقم ٢٦ متوافقاً مع معيار المحاسبة الدولى رقم ٣٩ ) أقل من المخاطر التى تتعرض لها البنوك المصرية فى ظل تطبيق المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية رقم ٩.

٢- يؤدى تطبيق المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية رقم ٩ إلى إضافة أعباء مالية تمثل عائقاً أمام زيادة العائد من النشاط العادى مقارنة بالوضع قبل تطبيق المعيار.

وقبل البدء فى التعرض للمعيار فإن الباحث يرى أنه من الأفضل تحديد جوانب القصور فى معيار المحاسبة الدولى رقم ٣٩ كدافع لإصدار المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية رقم ٩ وذلك كمايلى :

**ثالثاً : قصور معيار المحاسبة الدولى رقم ٣٩ كدافع لإصدار المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية رقم ٩ :**

تعد الانتقادات الموجهة لمعيار المحاسبة الدولى رقم ٣٩ الدافع الأساسى نحو إصدار المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية رقم ٩ ، ومن أهم الانتقادات الموجهة لمعيار المحاسبة الدولى رقم ٣٩ " الأدوات المالية – الاعتراف والقياس " (من ثم فإن تلك الانتقادات توجه أيضاً لمعيار المحاسبة المصرى رقم ٢٦ نظراً لأنه متوافق مع المعيار المحاسبى الدولى رقم ٣٩) مايلى :

١- الاعتماد على أربعة تبويبات مختلفة لتصنيف الأصول المالية يتم قياسها وفقاً لأساسين مختلفين للقياس المحاسبى وهما القيمة العادلة والتكلفة المستهلكة ، مما يجعل المحاسبة عن الأدوات

المالية فى ظل المعيار معقدة وصعبة التطبيق ، وهو ما أشار إليه مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB فى أسباب إصدار المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية رقم ٩ (IASB, 2014)

٢- أن تصنيف الأصول المالية الوارد فى المعيار يعتمد على نية الإدارة وهو مايؤدى إلى استناد التصنيف على الحكم الشخصى للإدارة ، مما يصعب معه تحقيق القابلية للمقارنة سواء على مستوى المنشأة ذاتها عبر الفترات المالية أو بين المنشآت وبعضها البعض .

٣- الاعتماد على القياس المختلط فى قياس قيمة الأدوات المالية ، حيث يعتمد المعيار على كل من القيمة العادلة والتكلفة المستهلكة ، مما يصعب معه تحقيق القابلية للتجميع حيث ستصبح القوائم المالية فى ظل المعيار عبارة عن خليط غير متجانس .

٤- وجود تعارض بين أسس قياس الأدوات المالية والتى يتم قياسها بالقيمة العادلة وأدوات التحوط لها والتى يتم قياسها من خلال التكلفة المستهلكة ، مما يزيد من مشكلة القياس المختلط ، ويعد ازدواجية فى استخدام أساسين مختلفين للقياس لقياس الأداة المالية وأداة التحوط لها.

٥- الفصل بين الأداة المالية والأداة المالية المشتقة الموجودين فى عقد واحد ، مما سيؤدى إلى عدم وضوح الآثار الناتجة عن العقد ككل على الرغم أنهما وحدة واحدة .

٦- تطبيق نموذج الخسائر الائتمانية المحققة وليس المتوقعة كما أشارت المادة ٥٨ من المعيار (مجلس معايير المحاسبة الدولية ، ٢٠٠٨) ، مما أدى إلى تأخر الاعتراف بخسائر القروض حيث لا يتم الاعتراف بخسائر القروض وتكوين مخصصات الخسائر إلا عند تعثر قرض أو أصل مالى ، مما دعى إلى اتهام المعيار بأنه أحد الأسباب التى أدت إلى تفاقم الأزمة المالية العالمية (إبراهيم ، ٢٠١٨) .

٧- الاعتراف بالربح أو الخسارة الناشئ من التغير فى القيمة العادلة للأصل أو الالتزام المالى ، وذلك فى الأرباح والخسائر ، مما سيؤدى تقلب الأرباح نتيجة الاعتراف بمكاسب وخسائر القيمة العادلة غير المحققة (Duh, et al., 2012).

ونتيجة للانتقادات السابقة التى وجهت للمعيار ومطالبة مجموعة العشرين عام ٢٠٠٩ باستبدال ذلك المعيار لمساهمته فى تفاقم الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ (نتيجة الانتظار فى معالجة الخسائر الائتمانية حتى تتحقق فعلياً مما ساهم فى زيادة الأزمة) ، فقد كان ذلك دافعاً لجهات وضع المعايير والتى من بينها مجلس معايير المحاسبة الدولية إلى وضع معيار جديد وهو المعيار الدولى لإعداد

التقارير المالية رقم ٩ والذى حل محل معيار المحاسبة الدولى رقم ٣٩ فى يوليو عام ٢٠١٤ على أن يبدأ سريانه وتطبيقه اعتباراً من أول يناير ٢٠١٨.

وعلى ذلك فإنه ينبغى دراسة التغييرات التى أحدثها صدور المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية رقم ٩ على محاسبة الأدوات المالية ، للوقوف على مدى مساهمة تلك التغييرات فى الحد من المشكلات الناتجة عن تطبيق معيار المحاسبة الدولى رقم ٣٩ ، وذلك كمايلى :

**رابعاً : التغييرات التى أحدثها المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية رقم ٩ على المحاسبة عن الأدوات المالية:**

قام المعيار بإجراء العديد من التغييرات على المحاسبة عن الأدوات المالية ، ومن أهم تلك التغييرات مايلى : (مجلس معايير المحاسبة الدولية ، ٢٠١٨ ؛ صلاح ، ٢٠١٧ ; ; Kund & Rugilo, 2018 Beerbaum & Piechocki, 2016b)

١- قام المعيار بتغيير فئات تصنيف وقياس الأصول المالية حيث ألغى المعيار فئات التصنيف التى كانت واردة فى معيار المحاسبة الدولى رقم ٣٩ ، والذى كان يتضمن أربع فئات للأصول المالية واقتصر المعيار الجديد على جعل فئات التصنيف فى فئتين فقط على أن يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر أو بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة على أساس كل من نموذج أعمال المنشأة لإدارة الأصول المالية ، خصائص التدفق النقدى التعاقدى للأصل المالى ، كما حدد المعيار أسس تطبيق نموذج الأعمال وخصائص التدفق النقدى على الأصول المالية لتحديد ما إذا كانت تقاس بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة ، مما يشير إلى أن المعيار قد حاول التخفيف من التعقيد الذى كان موجوداً فى ظل معيار المحاسبة الدولى رقم ٣٩.

٢- أشار المعيار الجديد إلى عدم فصل المشتقات الضمنية إذا كان المضيف هو أحد الأصول ضمن نطاق المعيار ، بالإضافة إلى تقييم العقود المختلطة التى تتضمن واحدة أو أكثر من المشتقات المدمجة كوحدة واحدة وفقاً لشروط حددها المعيار ، وبالتالى فإن المعيار أزال التقسيم الذى كان موجوداً فى ظل معيار المحاسبة الدولى رقم ٣٩.

٣- أبقى المعيار على أسس تصنيف وقياس الالتزامات المالية كما كانت فى ظل معيار المحاسبة الدولى رقم ٣٩ دون تعيير .

٤- قام المعيار بتغيير متطلبات انخفاض القيمة حيث قام المعيار باستبدال نموذج الخسائر الائتمانية الفعلية ، والذى كان موجوداً فى ظل معيار المحاسبة الدولى رقم ٣٩ بنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة ، حيث لم يعد من الضرورى حدوث حدث ائتمانى للاعتراف بخسائر الائتمان كما كان فى ظل IAS 39 ، وإنما طالب IFRS 9 بتكوين مخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة عند الاعتراف المبدئى بالأصول المالية بناءً على التوقعات الحالية للافتراضات الائتمانية المحتملة مستقبلاً ، على أن يتم تحديث مبلغ خسائر الائتمان المتوقعة فى تاريخ كل تقرير لتعكس التغيرات فى مخاطر الائتمان .

٥- قام المعيار بتحديد مخصص خسائر الائتمان المتوقعة على خطوتين الأولى أنه فى تاريخ كل تقرير فإنه يجب على المنشأة أن تقيس مخصص الخسارة للأداة المالية بشكل مساوى للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر إذا كانت المخاطر الائتمانية على تلك الأداة المالية قد زادت بشكل جوهرى منذ الاثبات الأولى ، الثانية أنه إذا لم تكن المخاطر الائتمانية فى تاريخ التقرير عن أداة مالية قد زادت بشكل جوهرى منذ الخطوة السابقة (الاثبات الأولى) فإنه يجب على المنشأة أن تقيس مخصص الخسارة لتلك الأداة المالية بمبلغ مساوى للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهر .

٦- طالب المعيار باثبات مكسب أو خسارة الأصل أو الالتزام المالى والذى يتم قياسه بالقيمة العادلة فى الدخل الشامل الآخر ، وذلك لإلغاء ما ورد فى IAS 39 بإدراج التغيرات فى القيمة العادلة للأصول المالية ضمن الربح أو الخسارة .

٧- أزال المعيار الاستثناء الذى كان وارداً فى IAS 39 والذى كان يخص أدوات حقوق الملكية التى ليس لها سعر سوق ، وكذلك المشتقات التى لا يمكن قياس قيمتها العادلة بصورة موثوق منها بأن تقاس بالتكلفة ، حيث طلب IFRS 9 بأن يتم قياسهما بالقيمة العادلة .

وفى ضوء التغييرات السابقة والتى تمت فى المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية رقم ٩ على المحاسبة عن الأدوات المالية ، يتضح أن معيار قد عالج العديد من المشكلات التى كانت ناتجة من

القصور فى المعالجات الواردة فى IAS 39 ، لذلك سوف يتناول الجزء التالى من الدراسة مزايا المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية رقم ٩ ، وذلك كمايلى:

**خامساً : المزايا والانتقادات الموجهة للمعيار الدولى لإعداد التقارير المالية رقم ٩ :**

وتتمثل مميزات المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية رقم ٩ فى : ( Beerbaum & Piechocki, 2016b)

١- إطار بسيط وشامل وواضح لإعادة وتصنيف وقياس الأدوات المالية نظراً لاعتماده على فئتين فقط فى التصنيف والقياس بالاعتماد على كل من نموذج أعمال المنشأة وخصائص التدفق النقدى مع تحديد أسس وقواعد التصنيف .
٢- يعتمد على الغرض من الاحتفاظ بالأصول بدلاً من نية الاحتفاظ بالأصل كما كان فى IAS 39 مما يقلل من الحكم الشخصى للإدارة .
٣- يعكس تأثير أنشطة إدارة المخاطر فى المنشأة على القوائم المالية مع متطلبات أكثر مبنية على أساس المبادئ ( من خلال أسس التحوط الواردة فى المعيار ) .
٤- يعكس كيفية إدارة المنشأة لأدواتها المالية وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية للأصول المالية ، ومن ثم يصور كيف تدار أنشطة الأعمال .
٥- يسعى للتوسع فى استخدام القيمة العادلة فى القياس المحاسبى .
٦- يعمل على المساعدة فى خفض المخاطر من خلال تكوين مخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة .

وعلى الرغم من المميزات السابقة للمعيار ، إلا أنه انتقد بعدة انتقادات تتمثل فى :

١- مازال القياس المختلط موجوداً فى المعيار مما سيبقى على مشكلة تجانس عناصر القوائم المالية.
٢- طالب المعيار بتكوين مخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة وليس الفعلية كما كان فى ظل معيار المحاسبة الدولى رقم ٣٩ ، مما سينتج عنه التوسع فى تكوين مخصص للخسائر الائتمانية والذى سيؤدى بدوره إلى تقليل نسب حقوق الملكية نظراً لإلغاء مخاطر مصرفية عامة مما سينعكس على نسبة كفاية رأس المال (Barrios & Papp, 2017) ، وهو مايراه الباحث

بأنه توسع فى استخدام سياسة الحيطة والحذر والتى لها أثار سلبية تؤدى إلى تشويه التقارير المالية .

٣- إن نتائج أعمال البنك ستتجه نحو الانخفاض نظراً لخصم قيمة مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة من نتائج أعمال البنك مما سينتج عنه انخفاض أسعار أسهم البنك ، وبالتالى سيصبح ذلك المخصص عائقاً أمام زيادة نتائج أعمال البنك ويضعف ثقة المساهمين فى أدائه ، كما سيؤدى تكوين ذلك إلى المخصص زيادة أعباء ضريبة الدخل نظراً لعدم اعتماد نسبة ٢٠% عند إعداد الإقرار الضريبى لضريبة الدخل ، مما سينتج عنه مخاطر أخرى تتمثل فى مخاطر السيولة ومخاطر عدم الوفاء بالالتزامات ، بالإضافة إلى ضعف عملية الإقراض (إبراهيم ، ٢٠١٨).

٤- إن تقدير خسائر الائتمان المتوقعة وفق نموذج الأعمال الذى طالب به المعيار سيخضع للتقدير الشخصى للإدارة ، والذى سيؤدى إلى افتقار القوائم المالية للبنوك للقابلية للمقارنة سواء على مستوى البنك الواحد من فترة لأخرى أو بين البنوك وبعضها البعض ، كما سيؤدى تقدير خسائر الائتمان وفق ذلك النموذج إلى تقلب نتائج الأعمال وعدم استقرارها من فترة لأخرى ( Plata, et al.,2017).

٥- إن الحصول على المعلومات لتقدير خسائر الائتمان سيكون لها تكلفة نظراً لطلب البنوك برامج تكنولوجية أكثر تطوراً لتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة ، مما سيزيد من تفاقم مشكلة انخفاض نتائج أعمال البنوك ، كما أن تطبيق المعيار الجديد سيتطلب تغييراً فى أنظمة البنوك حيث سيتعين على إدارات البنوك تغيير أنظمة وعمليات البنك ودمج إدارة مخاطر الائتمان والأنظمة المحاسبية بالإضافة إلى تدريب العاملين ، مما سيزيد بالتالى من أعباء البنك ويؤدى إلى تخفيض نتائج أعماله (Labtt & Lemonier, 2015).

٦- إن تطبيق المعيار يؤدى إلى تدهور قيمة المنشأة وخاصة فى ظل تكوين مخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة (Beerbaum & Piechocki, 2016b).

وبالتالى فإن المشكلات السابقة ستؤدى إلى زيادة المخاطر نتيجة تطبيق المعيار مثل مخاطر السيولة وعدم الوفاء بالالتزامات ، مخاطر تقلب الأرباح ، مخاطر انخفاض أسعار الأسهم ، بالإضافة إلى ضعف الإقراض ، وللتحقق من ذلك الأمر عملياً فإن ذلك يتطلب تحديد أثر تطبيق المعيار على زيادة أو تخفيض المخاطر للحكم على مدى كفاءة وفاعلية التغييرات التى أحدثها المعيار على المحاسبة

عن الأدوات المالية ، وذلك باستخدام أحد أساليب قياس المخاطر وهى القيمة المعرضة للخطر ، وذلك كمايلى :

**سادساً : مداخل قياس القيمة المعرضة للخطر :**

عرف Chang ، وآخرون القيمة المعرضة للخطر بأنها " تقدير لاحتمال وحجم الخسارة المحتملة خلال فترة معينة ، فهو أداة قياسية فى إدارة المخاطر (Chang, et al., 2011) ، وتستخدم القيمة المعرضة للخطر لتقدير الخطر فى وضعية واحدة أو فى محفظة مالية أو لمؤسسة أو لبنك (زيات ، ٢٠١٧) .

وتتمثل أهم طرق وأساليب قياس القيمة المعرضة للخطر وأكثرها شيوعاً فى الاستخدام (كما سبق الإشارة إلى ذلك عند تقييم الدراسات السابقة) فى :

١- الطريقة المعلمية :

تعتمد الطريقة على العلاقات الخطية بين التقلبات والتباينات المشتركة لعوائد أصول المحفظة ، من خلال حساب الانحراف المعيارى للمحفظة وأثر التقلبات السوقية فى قيمة الأصول المكونة للمحفظة ، وتحديد الزمن المتوقع لتحقيق الخسارة ومستوى الثقة الذى يحدد احتمالية تحقيق تلك الخسارة ، مما يتطلب ضرورة توافر بيانات تاريخية لكل عامل من العوامل السوقية ، وتنتقد تلك الطريقة بصعوبة الحصول على بيانات تاريخية لكل أصل من أصول المحفظة ، بالإضافة إلى صعوبة تحديد كل عامل من عوامل السوق والتدفقات النقدية المرتبطة بها والتوزيعات الخاصة بتلك التدفقات ، كما يطلق على هذه الطريقة طريقة التباين المشترك أو طريقة التباين والتغاير (الفريجى وياره ، ٢٠١٧ ،.Wang, et al ; 2019).

٢- طريقة المحاكاة التاريخية :

تقوم هذه الطريقة على استخدام البيانات التاريخية للسوق لتقدير مخاطر المحفظة ، أى تحديد قيمة المحفظة وفقاً للتغيرات فى السوق التى حدثت خلال الفترة الماضية ، بافتراض أن ماحدث فى الماضى سيستمر حدوثه فى المستقبل ، أى تقدير القيمة المعرضة للخطر بناءً على اتجاه العوائد ، وعلى الرغم من بساطة هذه الطريقة حيث لا تتطلب سوى سلسلة زمنية للفترة المراد تحديد القيمة المعرضة للخطر

خلالها ، إلا أنها تقوم على افتراض قد لا يستمر أثره فى المستقبل وهو أن التغيرات فى الماضى ستستمر فى المستقبل ، وبالتالى فهو مقياس فى الأجل القصير ولا يصلح على المدى الطويل (الفريجى و ياره ، ٢٠١٧).

٣- طريقة محاكاة مونت كارلو :

تقوم هذه الطريقة على حساب التغير فى قيمة المحفظة من خلال اختيار عدد من المتغيرات الافتراضية والتى تمثل عوامل السوق ومحاكاة السعر لجميع متغيرات السوق والتى قد تبلغ آلاف المتغيرات الافتراضية والتى يتم تجميعها وبناؤها وتحديد التوزيع الاحتمالى لكل من تلك المتغيرات لتحديد القيمة المعرضة للخطر ، وبالتالى فإن هذه الطريقة تمتاز بأنها تتضمن أكبر قدر من المتغيرات التى تؤثر فى قيمة المحفظة ، إلا أنها تنتقد بأنها تحتاج إلى وقت طويل فى التطبيق ، وخاصة فى حالة تعدد المتغيرات ، ومن ثم تحديد وزن احتمالى لكل من تلك المتغيرات (الفريجى وياره ، ٢٠١٧; Liesh & Alban, 2018) .

ولقد اقترحت لجنة بازل للرقابة المصرفية استخدام إحدى الثلاثة طرق السابقة لحساب القيمة المعرضة للخطر ، وذلك ضمن مقررات بازل II .

٤- طريقة دلتا الطبيعى أو نموذج التوزيع الطبيعى :

يعتبر التوزيع الطبيعى من أهم التوزيعات المتصلة حيث يلعب دوراً أساسياً فى المعاينة ، لذلك يمكن استخدام دالته لإيجاد احتمال أن تأخذ الخسائر أقل قيمة معينة (الخسارة القصوى) ، وتقوم هذه الطريقة على حساب القيمة المعرضة للخطر على أساس سلسلة العوائد والتى تحتسب على سلسلة الأسعار التاريخية ، وتحتسب العوائد إما عن طريق العائد الحسابى أو العائد الوغاريتمى الطبيعى (يفضل الطريقة الثانية) ، وقد تأخذ العوائد قيمة موجبة أو سالبة ، فالقيم السالبة تعبر عن الخسائر والقيم الموجبة تعبر عن الأرباح ، وينصب اهتمام القيمة المعرضة للخطر على الجانب السلبى من الخطر أى الخسائر وهى تقع فى الجانب الأيسر من التوزيع الاحتمالى (زيات ، ٢٠١٧ ؛ زيات ، ٢٠١٨ Rehman, et al., 2018 ; ) ، وتنتقد تلك الطريقة باستخدامها لسلسلة من العوائد التاريخية والتى قد يصعب الحصول عليها لكل أصل من أصول المحفظة .

من خلال العرض السابق للدراسات السابقة فإن الباحث يرى أن الدراسات التى تناولت الاتجاهات المختلفة لتطوير القيمة المعرضة للخطر قد استندت إلى استخدام إحدى الطرق الرياضية مثل الخوارزميات والقيمة الحالية لتحسين الدقة التنبؤية للقيمة المعرضة للخطر ، ولكن فى الأساس يتم الاستناد بشكل أساسى إلى إحدى الطرق الأربعة السابقة لقياس القيمة المعرضة للخطر ، كما إن تلك الدراسات لا تعدو عن كونها محاولات فردية من جانب بعض الباحثين ولم تلقى التأييد والتطبيق على نطاق واسع مثلما حدث مع الطرق السابق عرضها ، لذا فقد آثر الباحث التركيز على عرض الطرق السابقة باعتبارها أكثر الطرق شيوعاً واستخداماً لقياس القيمة المعرضة للخطر .

**سابعاً : الدراسة التطبيقية :**

تهدف الدراسة التطبيقية إلى اختبار أثر تطبيق IFRS 9 على زيادة أو تخفيض المخاطر التى تتعرض لها البنوك المسجلة فى سوق الأوراق المالية المصرية ، وذلك من خلال استخدام أحد أساليب قياس المخاطر وهى القيمة المعرضة للخطر ، وكذلك اختبار أثر تطبيق المعيار على إضافة أى أعباء مالية قد تمثل عائقاً أمام زيادة العائد من النشاط العادى مقارنة بالوضع قبل تطبيق المعيار.

**خطوات الدراسة التطبيقية :**

تتمثل خطوات الدراسة التطبيقية فى :

١- تحديد مجتمع الدراسة : ويتمثل فى البنوك المسجلة فى سوق الأوراق المالية المصرية حتى نهاية يوم ٢٠١٩/١٢/٣١ أى بنهاية العام الأول لتطبيق المعيار ، وقد تم تحديدها من خلال الاستعانة بالموقع الالكترونى للبورصة المصرية على شبكة المعلومات الدولية ، والذى اتضح من خلاله أن عدد تلك البنوك هو أربعة عشر بنكاً

( https://egx.com.eg/ar/Disclosure_Reports.aspx ).

٢- تجميع البيانات : تم الحصول على التقارير المالية للبنوك والتى تمثل مجتمع الدراسة وذلك لعامى ٢٠١٨ ، ٢٠١٩ من خلال موقع مباشر الالكترونى على شبكة المعلومات الدولية (https://www.mubasher.info/markets/EGX/indices/BANK) ، واتضح من

خلال تلك التقارير أن السنة المالية لأحد البنوك تبدأ فى ٧/١ وتنتهى فى ٦/٣٠ من كل عام ، ونظراً لأن البنك المركزى ألزم البنوك التى تبدأ السنة المالية فى ٧/١ بتطبيق IFRS 9 اعتباراً من ٢٠١٩/٧/١ بالتالى فإن التقارير المالية المعدة لذلك البنك فى ٢٠١٩/٦/٣٠ لن يتضح من خلالها أثر تطبيق المعيار ، حيث لم يقم بتطبيق المعيار خلال الفترة المعد عنها التقارير المالية ، ومن ثم فقد تم استبعاد أحد تلك البنوك ، وعلى ذلك يصبح عدد البنوك الداخل ضمن نطاق الدراسة التطبيقية ثلاثة عشر بنكاً.

٣- قياس القيمة المعرضة للخطر : قد تم استخدام الطريقة المعلمية (طريقة التباين والتغاير أو طريقة التباين الكلى) فى قياس القيمة المعرضة للخطر ، وذلك نظراً لأن الطرق الأخرى تقوم على افتراضات غير واقعية مثل أن ما حدث فى الماضى سيستمر حدوثه فى المستقبل ، أو افتراض والاعتماد على عدد كبير من المتغيرات والتى يصعب عزل تأثيرها ، ومن ثم تستغرق تلك الطرق وقتاً طويلاً فى حساب القيمة المعرضة للخطر ، فضلاً عن عدم الواقعية فى افتراض متغيرات قد تكون مؤثرة أو لا ، بالإضافة إلى أن الطرق التى تعتمد على أسعار الأسهم والتى هى عرضه للتغيرات تكون نتائجها غير سليمة ، بينما الطريقة المعلمية تعد أكثر الطرق استخداماً وانتشاراً فى الواقع العملى من جانب الباحثين ، إذ تعد أولى الطرق للتعبير عن القيمة المعرضة للخطر والتى تمتاز بالبساطة والسهولة فى التطبيق ، حيث تعتمد على العلاقة الخطية بين التقلبات والتباينات للعوائد والذى يرجع إلى الانحراف المعيارى ، وبالتالى تعتمد تلك الطريقة على العوائد المحققة مع ثبات العوامل الأخرى ، ولتطبيق تلك الطريقة فقد قام الباحث بالتالى :

أ- تحديد صافى الربح بعد الضرائب لكل بنك من البنوك الثلاثة عشر الداخلة ضمن نطاق الدراسة ، وقد تم اختيار بند صافى الربح قبل الضرائب نظراً لتأثير تطبيق على المعيار على مبلغ الضرائب نظراً لعدم اعتماد ٢٠% من مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة (كما سبق الإشارة إلى ذلك من قبل) ، وبالتالى سيمثل رقم صافى الربح بعد الضرائب أحد جوانب انعكاس تأثير المعيار .

ب-تحديد قيمة إجمالى الأصول لكل بنك من البنوك الثلاثة عشر للسنتين محل الدراسة لاستخدامها فى تحديد معدل العائد على الأصول ، ويرجع السبب فى اختيار معدل العائد على الأصول دون

معدلات العائد الأخرى نظراً لأن تطبيق المعيار يتطلب حصول البنك على برامج وبنية تكنولوجية أكثر تطوراً تتيح له تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة مما ينعكس على زيادة أصول البنوك ، بالإضافة إلى أن استخدام معدل العائد على الأصول يظهر العائد على أصول البنك ككل سواء كانت تلك الأصول ممولة من رأس مال مملوك أو من رأس مال مقترض ، أى أن العائد سيكون على موارد البنك ككل بخلاف معدلات العائد الأخرى مثل معدل العائد على حقوق الملكية والتى تركز فقط على العائد على رأس المال المملوك ، بالإضافة إلى أنها تتأثر سلباً بتطبيق المعيار نتيجة التوسع فى تكوين مخصص الخسائر الائتمانية كما تم الإشارة لذلك من قبل.

ج- تحديد معدل العائد على الأصول لكل بنك من البنوك الثلاثة عشر للسنتين محل الدراسة .

د- استخدام معدلات العائد على الأصول لتحديد التباين والانحراف المعيارى ومعامل الاختلاف (لتحديد القيمة المعرضة للخطر) للسنتين محل الدراسة .

٤- تحليل النتائج :

تظهر قيم معدلات العائد على الأصول باستخدام صافى الربح بعد الضرائب من خلال الجدول التالى :

جدول رقم (١)

معدلات العائد على الأصول قبل وبعد تطبيق المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية رقم ٩

| البنك | | 2018 | 2019 |
|---|---|---|---|
| 1 | صافى الربح بعد الضرائب | 420190 | 542206 |
| | إجمالى الأصول | 47410334 | 52016356 |
| معدل العائد على الأصول | | 0.008862836 | 0.01042376 |
| 2 | صافى الربح بعد الضرائب | -19255501 | 12390846 |
| | إجمالى الأصول | 4534291842 | 4469530540 |
| معدل العائد على الأصول | | -0.00424664 | 0.002772293 |
| 3 | صافى الربح بعد الضرائب | 6917503916 | 8321530798 |
| | إجمالى الأصول | 2.54588E+11 | 2.68921E+11 |
| معدل العائد على الأصول | | 0.027171331 | 0.030944151 |
| 4 | صافى الربح بعد الضرائب | 581512871 | 675342042 |
| | إجمالى الأصول | 61624804371 | 68388820716 |
| معدل العائد على الأصول | | 0.009436344 | 0.009875036 |
| 5 | صافى الربح بعد الضرائب | 270109952 | 429283148 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| | إجمالى الأصول | 32378561170 | 29581010075 |
| معدل العائد على الأصول | | 0.008342247 | 0.014512119 |
| 6 | صافى الربح بعد الضرائب | 1003637505 | 1070792490 |
| | إجمالى الأصول | 62472248809 | 72518112812 |
| معدل العائد على الأصول | | 0.016065333 | 0.014765863 |
| 7 | صافى الربح بعد الضرائب | 1626476464 | 1951089343 |
| | إجمالى الأصول | 43274402429 | 51460042919 |
| معدل العائد على الأصول | | 0.037585186 | 0.037914647 |
| 8 | صافى الربح بعد الضرائب | 850239 | 1228239 |
| | إجمالى الأصول | 49400805 | 60324735 |
| معدل العائد على الأصول | | 0.017211035 | 0.020360454 |
| 9 | صافى الربح بعد الضرائب | 2002381 | 2168696 |
| | إجمالى الأصول | 73496110 | 64324099 |
| معدل العائد على الأصول | | 0.027244721 | 0.03371514 |
| 10 | صافى الربح بعد الضرائب | 9581994 | 11800995 |
| | إجمالى الأصول | 342461210 | 386742368 |
| معدل العائد على الأصول | | 0.027979794 | 0.030513841 |
| 11 | صافى الربح بعد الضرائب | 2480953 | 3948055 |
| | إجمالى الأصول | 167315483 | 183357998 |
| معدل العائد على الأصول | | 0.014827994 | 0.021531949 |
| 12 | صافى الربح بعد الضرائب | 2201494 | 2359696 |
| | إجمالى الأصول | 53559002 | 50501353 |
| معدل العائد على الأصول | | 0.041104089 | 0.046725402 |
| 13 | صافى الربح بعد الضرائب | 2519129 | 2714848 |
| | إجمالى الأصول | 93771820 | 102740298 |
| معدل العائد على الأصول | | 0.026864457 | 0.026424373 |

وبتطبيق المقاييس الإحصائية على معدلات العائد قبل وبعد تطبيق المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية رقم ٩ يظهر الجدول التالى :

الجدول رقم (٢)

المقاييس الاحصائية لمعدل العائد قبل و بعد تطبيق المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية رقم ٩

| السنة | أقل قيمة Minimum | أعلي قيمة Maximum | المتوسط Mean | الانحراف المعياري Std. Deviation | معامل الاختلاف Coeff var |
|---|---|---|---|---|---|
| 2018 | -0.425 | 4.110 | 1.988 | 1.284 | 64.589 |
| 2019 | 0.277 | 4.673 | 2.311 | 1.649 | 71.324 |

كما تظهر قيم معدلات العائد قبل وبعد تطبيق المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية رقم ٩ من خلال الشكل التالى :

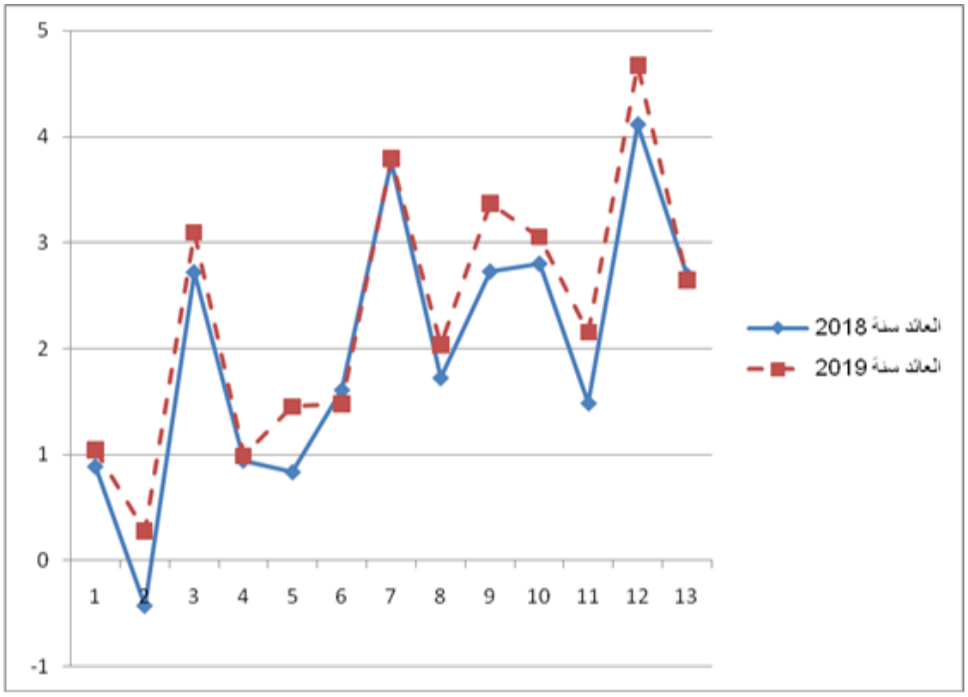


الشكل رقم (١)

قيم معدل العائد قبل و بعد تطبيق المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية رقم ٩

اتضح من الشكل السابق أن أقل قيمة لمعدل العائد تكون للبنك الثاني ، كما أن أكبر قيمة لمعدل العائد تكون للبنك رقم ١٢ سواء قبل أو بعد تطبيق المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية رقم ٩ .

اتضح أيضاً أن جميع معدلات العائد بعد تطبيق المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية رقم ٩ أكبر من أو تساوي جميع معدلات العائد قبل تطبيق المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية رقم ٩ و هذا يدل علي زيادة معدل العائد بشكل عام ، وهو ما اتضح من متوسط العائد حيث أصبح متوسط العائد بعد تطبيق المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية رقم ٩ ٢,٣١١% و هو أكبر من قيمة متوسط العائد قبل تطبيق المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية رقم ٩ حيث كانت ١,٩٨٨% الأمر الذى انعكس أيضاً علي المخاطر حيث أدي زيادة العائد إلي زيادة المخاطر حيث كانت قيمة معامل الاختلاف (القيمة

المعرضة للخطر) قبل تطبيق المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية رقم ٩ هي ٦٤,٥٨٩% وارتفع إلي ٧١,٣٢٤% بعد تطبيق المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية رقم ٩ مما يدل علي زيادة المخاطر (زيادة القيمة المعرضة للخطر) .

**اختبار صحة الفرض الأول :**

لاختبار صحة هذا الفرض القائل بأن " تعد المخاطر التى تتعرض لها البنوك المصرية فى ظل تطبيق معيار المحاسبة المصرى رقم ٢٦ (حيث يعد معيار المحاسبة المصرى رقم ٢٦ متوافقاً مع معيار المحاسبة الدولى رقم ٣٩ ) أقل من المخاطر التى تتعرض لها البنوك المصرية فى ظل تطبيق المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية رقم ٩ " تم تطبيق اختبار t للعينات الغير مستقلة و كانت نتائج الاختبار كالتالي :

بيانات العينة

| | حجم العينة | المتوسط | الانحراف المعياري | الخطأ المعياري |
|---|---|---|---|---|
| | After | 13 | 2.311 | 1.654 |
| | Before | 13 | 1.988 | 1.284 |

الاختبار

$H_0$: $\mu$_difference = 0

$H_1$: $\mu$_difference > 0

| مستوي الدلالة | P-Value |
|---|---|
| 3.94 | 0.001 |

يلاحظ أن قيمة مستوى الدلالة (P–Value = 0.001) للفرض الأول أقل من ٥% هذا يعني أنه لا يمكن قبول أن الفرق بين متوسطي العائد قبل و بعد تطبيق المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية رقم ٩ يساوي صفر ولهذا يتم قبول أن الفرق أكبر من صفر ، وهذا يعني أن معدل العائد علي مستوي المجتمع سوف يزيد بتطبيق المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية رقم ٩ .

اختبار صحة الفرض الأول لا معلمياً :

من اختبار t السابق تم اختبار صحة الفرض الأول و لما كان الشرط الاساسي لإجراء اختبارات t هو أن تكون البيانات تتبع التوزيع الطبيعي و علية و لضمان صحة النتائج نقوم بعمل اختبار ويل كوكسون الغير معلمى (الاختبار لا يعتمد على توزيع البيانات) للتأكد على النتائج التى تم التوصل إليها .

وبإجراء الاختبار فقد ظهرت النتائج التالية :

جدول رقم (٣)

Ranks الرتب

| | | N | متوسط الرتب Mean Rank | مجموع Sum of Ranks |
|---|---|---|---|---|
| بعد - قبل After - Before | رتب سالبة Negative Ranks | 2[a] | 3.50 | 7.00 |
| | رتب موجبة Positive Ranks | 11[b] | 7.64 | 84.00 |
| | لايوجد رتب Ties | 0[c] | | |
| | المجموع Total | 13 | | |

a. After < Before

b. After > Before

c. After = Before

جدول رقم (٤)

احصاءات الاختبار

Test Statistics[b]

| | بعد - قبل After - Before |
|---|---|
| Z | -2.691[a] |
| Asymp. Sig. (2-tailed) | .007 |

a. Based on negative ranks.

b. Wilcoxon Signed Ranks Test

يلاحظ من خلال الجدول رقم (٤) أن مستوي الدلالة للفرض الأول تساوي ٠,٠٠٧ هو أقل من ٥% و هذا يعني أنه لا يمكن قبول أن الفرق بين متوسطي العائد قبل و بعد تطبيق المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية رقم ٩ يساوي صفر ، ولهذا يتم قبول أن الفرق أكبر من صفر و هذا ما أكدة اختبار t سابقاً ، وعليه يمكن القول بقبول صحة الفرض الأول القائل بأن " المخاطر التى تتعرض لها البنوك المصرية فى ظل تطبيق معيار المحاسبة المصرى رقم ٢٦ (حيث يعد معيار المحاسبة المصرى رقم ٢٦ متوافقاً مع معيار المحاسبة الدولى رقم ٣٩ ) أقل من المخاطر التى تتعرض لها البنوك المصرية فى ظل تطبيق المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية رقم ٩ " .

**و لاختبار صحة الفرض الثانى من فروض الدراسة القائل بأن** " يؤدى تطبيق المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية رقم ٩ إلى إضافة أعباء مالية تمثل عائقاً أمام زيادة العائد من النشاط العادى مقارنة بالوضع قبل تطبيق المعيار " فقد قام الباحث بالتالى :

١- تحديد متوسط التغير فى معدل العائد على الأصول باستخدام صافى الربح بعد الضرائب ، وذلك من خلال قسمة صافى الربح بعد الضرائب لعامى ٢٠١٨ ، ٢٠١٩ على إجمالى الأصول لنفس العامين لإيجاد معدل العائد على الأصول لكل عام ، ثم إيجاد الفرق بين معدلى العائدين ثم قسمة الفرق على معدل العائد لعام ٢٠١٨ ثم جمع معدل التغير فى العائد لكل البنوك الداخلة فى عينة الدراسة وإيجاد المتوسط لذلك التغير.

٢- تحديد متوسط التغير فى معدل العائد على الأصول باستخدام مجمل الربح حيث يمثل مجمل الربح عائد النشاط العادى قبل خصم التكاليف والاعباء الأخرى والتى يمثل تطبيق المعيار إحداها ، وذلك من خلال قسمة مجمل الربح لعامى ٢٠١٨ ، ٢٠١٩ على إجمالى الأصول لنفس العامين لإيجاد معدل العائد على الأصول لكل عام باستخدام مجمل الربح ، ثم إيجاد الفرق بين معدلى العائدين ثم قسمة الفرق على معدل العائد لعام ٢٠١٨ ثم جمع معدل التغير فى العائد لكل البنوك الداخلة فى عينة الدراسة وإيجاد المتوسط لذلك التغير .

**٣-** تحديد متوسط التغير فى معدل العائد على الأصول محسوباً باستخدام صافى الربح قبل الضرائب بعد استبعاد الإيرادات غير العادية للوصول إلى صافى الربح من النشاط العادى ، وقد استخدم الباحث هذا الصافى لاستبعاد تأثير الإيرادات غير العادية بالإضافة إلى صعوبة تحديد

مبلغ الضرائب لكل نوع من أنواع الإيرادات المتنوعة للمنشأة وعزل تأثير الضرائب التى تخص الإيرادات غير العادية وخصم مبلغ الضرائب على النشاط العادى والذى سيتأثر بتطبيق المعيار نظراً لعدم اعتماد نسبة ٢٠% من مخصص الخسائر الائتمانية عند إعداد الإقرار الضريبى ، لذا آثر الباحث احتساب قيمة صافى الربح من النشاط العادى قبل الضرائب و قسمته على إجمالى الأصول وذلك لعامى ٢٠١٨ ، ٢٠١٩ لايجاد معدل العائد على الأصول لكل منهما ، ثم إيجاد الفرق بين معدلى العائدين ثم قسمة الفرق على معدل العائد لعام ٢٠١٨ ثم جمع معدل التغير فى العائد لكل البنوك الداخلة فى عينة الدراسة وإيجاد المتوسط لذلك التغير.

٤- تحديد الأعباء المتعلقة بتطبيق المعيار والتى من أكثرها وضوحاً مخصص الخسائر الائتمانية وذلك لكل بنك من البنوك الداخلة فى عينة الدراسة وذلك لعامى ٢٠١٨ ،٢٠١٩ وقسمة ذلك المخصص على إجمالى الأصول للحصول على نسبة مخصص الخسائر الائتمانية إلى إجمالى الأصول لكل عام وحساب الفرق بين المعدلين ثم قسمة الفرق على معدل العائد لعام ٢٠١٨ ثم جمع معدل التغير فى العائد لكل البنوك الداخلة فى عينة الدراسة وإيجاد المتوسط لذلك التغير ، من ثم الوصول إلى متوسط التغير فى معدل مخصص الخسائر الائتمانية إلى إجمالى الأصول.

٥- مقارنة معدلات التغير التى تم حسابها فى الخطوات السابقة .

وبتطبيق الخطوات السابقة يتضح الآتى :

أ- حساب متوسط التغير فى معدل العائد على الأصول باستخدام صافى الربح بعد الضرائب :

**جدول رقم (٥)**

**متوسط التغير فى معدل العائد على الأصول**

| البنك | | 2018 | 2019 | الفرق بين معدلى العائد | التغير فى معدل العائد |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | صافى الربح بعد الضرائب | 420190 | 542206 | | |
| | إجمالى الأصول | 47410334 | 52016356 | | |
| معدل العائد على الأصول | | 0.008862836 | 0.01042376 | 0.001560924 | 0.176120167 |
| 2 | صافى الربح بعد الضرائب | -19255501 | 12390846 | | |
| | إجمالى الأصول | 4534291842 | 4469530540 | | |
| معدل العائد على الأصول | | -0.00424664 | 0.002772293 | 0.007018932 | -1.652820369 |
| 3 | صافى الربح بعد الضرائب | 6917503916 | 8321530798 | | |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | إجمالى الأصول | 2.54588E+11 | 2.68921E+11 | | |
| معدل العائد على الأصول | | 0.027171331 | 0.030944151 | 0.00377282 | 0.138852956 |
| 4 | صافى الربح بعد الضرائب | 581512871 | 675342042 | | |
| | إجمالى الأصول | 61624804371 | 68388820716 | | |
| معدل العائد على الأصول | | 0.009436344 | 0.009875036 | 0.000438691 | 0.046489545 |
| 5 | صافى الربح بعد الضرائب | 270109952 | 429283148 | | |
| | إجمالى الأصول | 32378561170 | 29581010075 | | |
| معدل العائد على الأصول | | 0.008342247 | 0.014512119 | 0.006169872 | 0.739593598 |
| 6 | صافى الربح بعد الضرائب | 1003637505 | 1070792490 | | |
| | إجمالى الأصول | 62472248809 | 72518112812 | | |
| معدل العائد على الأصول | | 0.016065333 | 0.014765863 | -0.001299471 | -0.080886637 |
| 7 | صافى الربح بعد الضرائب | 1626476464 | 1951089343 | | |
| | إجمالى الأصول | 43274402429 | 51460042919 | | |
| معدل العائد على الأصول | | 0.037585186 | 0.037914647 | 0.000329461 | 0.008765705 |
| 8 | صافى الربح بعد الضرائب | 850239 | 1228239 | | |
| | إجمالى الأصول | 49400805 | 60324735 | | |
| معدل العائد على الأصول | | 0.017211035 | 0.020360454 | 0.003149419 | 0.182988341 |
| 9 | صافى الربح بعد الضرائب | 2002381 | 2168696 | | |
| | إجمالى الأصول | 73496110 | 64324099 | | |
| معدل العائد على الأصول | | 0.027244721 | 0.03371514 | 0.006470419 | 0.237492582 |
| 10 | صافى الربح بعد الضرائب | 9581994 | 11800995 | | |
| | إجمالى الأصول | 342461210 | 386742368 | | |
| معدل العائد على الأصول | | 0.027979794 | 0.030513841 | 0.002534047 | 0.090567036 |
| 11 | صافى الربح بعد الضرائب | 2480953 | 3948055 | | |
| | إجمالى الأصول | 167315483 | 183357998 | | |
| معدل العائد على الأصول | | 0.014827994 | 0.021531949 | 0.006703955 | 0.452114728 |
| 12 | صافى الربح بعد الضرائب | 2201494 | 2359696 | | |
| | إجمالى الأصول | 53559002 | 50501353 | | |
| معدل العائد على الأصول | | 0.041104089 | 0.046725402 | 0.005621312 | 0.136757982 |
| 13 | صافى الربح بعد الضرائب | 2519129 | 2714848 | | |
| | إجمالى الأصول | 93771820 | 102740298 | | |
| معدل العائد على الأصول | | 0.026864457 | 0.026424373 | -0.000440083 | -0.016381619 |
| الإجمالى | | | | | 0.459654016 |
| المتوسط | | | | | 0.035358001 |

من خلال الجدول السابق يتضح أن متوسط التغير فى معدل العائد على الأصول باستخدام صافى الربح بعد الضرائب يبلغ ٣,٥% أى أن صافى الربح بعد الضرائب منسوباً إلى إجمالى الأصول زاد عام ٢٠١٩ مقارنة بعام ٢٠١٨ بالنسبة سالفة الذكر.

ب–حساب متوسط التغير فى معدل العائد على الأصول باستخدام مجمل الربح :

**جدول رقم (٦)**

**متوسط التغير فى معدل العائد على الأصول (مجمل الربح إلى إجمالى الأصول)**

| البنك | | 2018 | 2019 | الفرق بين معدلى العائد | التغير فى معدل العائد |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | مجمل الربح | 1165649 | 5393106 | | |
| | إجمالى الأصول | 47410334 | 52016356 | | |
| معدل العائد (مجمل الربح إلى إجمالى الأصول) | | 0.024586391 | 0.103680965 | 0.0790946 | 3.2170063 |
| 2 | مجمل الربح | 104174749 | 120542390 | | |
| | إجمالى الأصول | 4534291842 | 4469530540 | | |
| معدل العائد (مجمل الربح إلى إجمالى الأصول) | | 0.022974866 | 0.02696981 | 0.0039949 | 0.1738832 |
| 3 | مجمل الربح | 12880059412 | 15570851760 | | |
| | إجمالى الأصول | 2.54588E+11 | 2.68921E+11 | | |
| معدل العائد (مجمل الربح إلى إجمالى الأصول) | | 0.050591711 | 0.05790122 | 0.0073095 | 0.1444804 |
| 4 | مجمل الربح | 1991729642 | 2200812480 | | |
| | إجمالى الأصول | 61624804371 | 68388820716 | | |
| معدل العائد (مجمل الربح إلى إجمالى الأصول) | | 0.032320259 | 0.032180881 | -0.0001394 | -0.0043124 |
| 5 | مجمل الربح | 1144359008 | 1226778279 | | |
| | إجمالى الأصول | 32378561170 | 29581010075 | | |
| معدل العائد (مجمل الربح إلى إجمالى الأصول) | | 0.035343109 | 0.041471818 | 0.0061287 | 0.1734061 |
| 6 | مجمل الربح | 1003637505 | 1070792490 | | |
| | إجمالى الأصول | 62472248809 | 72518112812 | | |
| معدل العائد (مجمل الربح إلى إجمالى الأصول) | | 0.016065333 | 0.014765863 | -0.0012995 | -0.0808866 |
| 7 | مجمل الربح | 3456161315 | 3270729803 | | |
| | إجمالى الأصول | 43274402429 | 51460042919 | | |
| معدل العائد (مجمل الربح إلى إجمالى الأصول) | | 0.079866182 | 0.06355863 | -0.0163076 | -0.204186 |
| 8 | مجمل الربح | 2902811 | 3480961 | | |
| | إجمالى الأصول | 49400805 | 60324735 | | |
| معدل العائد (مجمل الربح إلى إجمالى الأصول) | | 0.058760399 | 0.05770371 | -0.0010567 | -0.017983 |
| 9 | مجمل الربح | 3343266 | 3597654 | | |
| | إجمالى الأصول | 73496110 | 64324099 | | |
| معدل العائد (مجمل الربح إلى إجمالى الأصول) | | 0.04548902 | 0.055930111 | 0.0104411 | 0.2295299 |
| 10 | مجمل الربح | 20554178 | 23859414 | | |
| | إجمالى الأصول | 342461210 | 386742368 | | |
| معدل العائد (مجمل الربح إلى إجمالى الأصول) | | 0.060018996 | 0.061693303 | 0.0016743 | 0.0278963 |
| 11 | مجمل الربح | 7616611 | 9883980 | | |
| | إجمالى الأصول | 167315483 | 183357998 | | |
| معدل العائد (مجمل الربح إلى إجمالى الأصول) | | 0.045522452 | 0.053905366 | 0.0083829 | 0.184149 |
| 12 | مجمل الربح | 3654221 | 3723679 | | |
| | إجمالى الأصول | 53559002 | 50501353 | | |
| معدل العائد (مجمل الربح إلى إجمالى الأصول) | | 0.068227952 | 0.073734242 | 0.0055063 | 0.0807043 |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| 13 | مجمل الربح | 4104276 | 9186557 | | |
| | إجمالى الأصول | 93771820 | 102740298 | | |
| معدل العائد (مجمل الربح إلى إجمالى الأصول) | | 0.043768757 | 0.089415324 | 0.0456466 | 1.042903 |
| الإجمالى | | | | | 4.9665905 |
| المتوسط | | | | | 0.3820454 |

من خلال الجدول السابق يتضح أن متوسط التغير فى معدل العائد على الأصول باستخدام مجمل الربح يبلغ ٣٨,٢% أى أن مجمل الربح منسوباً إلى إجمالى الأصول زاد عام ٢٠١٩ مقارنة بعام ٢٠١٨ بالنسبة سالفة الذكر.

ج- حساب متوسط التغير فى معدل العائد على الأصول باستخدام صافى الربح من النشاط العادى :

**جدول رقم (٧)**

**متوسط التغير فى معدل العائد على الأصول (صافى الربح من النشاط العادى إلى إجمالى الأصول)**

| البنك | | 2018 | 2019 | الفرق بين معدلى العائد | التغير فى معدل العائد |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | صافى الربح قبل الضرائب من النشاط العادى | 599205 | 236124 | | |
| | إجمالى الأصول | 47410334 | 52016356 | | |
| معدل العائد على الأصول | | 0.0126387 | 0.004539418 | -0.008099282 | -0.64083187 |
| 2 | صافى الربح قبل الضرائب من النشاط العادى | 38153671 | 41705353 | | |
| | إجمالى الأصول | 4534291842 | 4469530540 | | |
| معدل العائد على الأصول | | 0.008414472 | 0.009331037 | 0.000916565 | 0.108927188 |
| 3 | صافى الربح قبل الضرائب من النشاط العادى | 9306901172 | 10906771520 | | |
| | إجمالى الأصول | 2.54588E+11 | 2.68921E+11 | | |
| معدل العائد على الأصول | | 0.036556668 | 0.040557536 | 0.004000868 | 0.109442901 |
| 4 | صافى الربح قبل الضرائب من النشاط العادى | 9985432231 | 896346665 | | |
| | إجمالى الأصول | 61624804371 | 68388820716 | | |
| معدل العائد على الأصول | | 0.162035926 | 0.013106626 | -0.1489293 | -0.919112842 |
| 5 | صافى الربح قبل الضرائب من النشاط العادى | 512663683 | 605080851 | | |
| | إجمالى الأصول | 32378561170 | 29581010075 | | |
| معدل العائد على الأصول | | 0.01583343 | 0.020455044 | 0.004621614 | 0.291889601 |
| 6 | صافى الربح قبل الضرائب من النشاط العادى | 1322076530 | 1417245455 | | |
| | إجمالى الأصول | 62472248809 | 72518112812 | | |
| معدل العائد على الأصول | | 0.021162621 | 0.019543331 | -0.00161929 | -0.076516536 |
| 7 | صافى الربح قبل الضرائب من النشاط العادى | 2056528681 | 2615208877 | | |
| | إجمالى الأصول | 43274402429 | 51460042919 | | |
| معدل العائد على الأصول | | 0.047522983 | 0.050820185 | 0.003297202 | 0.069381204 |
| 8 | صافى الربح قبل الضرائب من النشاط العادى | 1143636 | 1450704 | | |
| | إجمالى الأصول | 49400805 | 60324735 | | |
| معدل العائد على الأصول | | 0.023150149 | 0.024048245 | 0.000898096 | 0.038794386 |
| 9 | صافى الربح قبل الضرائب من النشاط العادى | 2503560 | 2679071 | | |
| | إجمالى الأصول | 73496110 | 64324099 | | |
| معدل العائد على الأصول | | 0.034063844 | 0.041649569 | 0.007585725 | 0.222691409 |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| 10 | صافى الربح قبل الضرائب من النشاط العادى | 11534313 | 15341567 | | |
| | إجمالى الأصول | 342461210 | 386742368 | | |
| معدل العائد على الأصول | | 0.033680641 | 0.0396687 | 0.005988059 | 0.177789351 |
| 11 | صافى الربح قبل الضرائب من النشاط العادى | 3778214 | 5196819 | | |
| | إجمالى الأصول | 167315483 | 183357998 | | |
| معدل العائد على الأصول | | 0.022581377 | 0.028342472 | 0.005761095 | 0.255125957 |
| 12 | صافى الربح قبل الضرائب من النشاط العادى | 2564247 | 2687213 | | |
| | إجمالى الأصول | 53559002 | 50501353 | | |
| معدل العائد على الأصول | | 0.04787705 | 0.053210713 | 0.005333663 | 0.111403341 |
| 13 | صافى الربح قبل الضرائب من النشاط العادى | 3312662 | 3384412 | | |
| | إجمالى الأصول | 93771820 | 102740298 | | |
| معدل العائد على الأصول | | 0.035326839 | 0.032941427 | -0.002385412 | -0.067524082 |
| الإجمالى | | | | | -0.318539993 |
| المتوسط | | | | | -0.024503076 |

من خلال الجدول السابق يتضح أن متوسط التغير فى معدل العائد على الأصول باستخدام صافى الربح من النشاط العادى انخفض عام ٢٠١٩ مقارنة بعام ٢٠١٨ بمعدل يبلغ -٢,٤% .

د- حساب متوسط التغير فى مخصص الخسائر الائتمانية منسوباً إلى إجمالى الأصول :

**جدول رقم (٨)**

**متوسط التغير فى مخصص الخسائر الإئتمانية منسوباً إلى إجمالى الأصول**

| البنك | | 2018 | 2019 | الفرق بين معدلى العائد | التغير فى معدل العائد |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | مخصص الخسائر الائتمانية | -26500 | -133004 | | |
| | إجمالى الأصول | 47410334 | 52016356 | | |
| نسبة مخصص الخسائر الائتمانية إلى إجمالى الأصول | | -0.00055895 | -0.002556965 | -0.001998015 | 3.574587287 |
| 2 | مخصص الخسائر الائتمانية | -3922633 | 305010 | | |
| | إجمالى الأصول | 4534291842 | 4469530540 | | |
| نسبة مخصص الخسائر الائتمانية إلى إجمالى الأصول | | -0.000865104 | 6.82421E-05 | 0.000933346 | -1.078883098 |
| 3 | مخصص الخسائر الائتمانية | -519779960 | -688994875 | | |
| | إجمالى الأصول | 2.54588E+11 | 2.68921E+11 | | |
| نسبة مخصص الخسائر الائتمانية إلى إجمالى الأصول | | -0.002041649 | -0.002562072 | -0.000520423 | 0.254903419 |
| 4 | مخصص الخسائر الائتمانية | -144395427 | -211653713 | | |
| | إجمالى الأصول | 61624804371 | 68388820716 | | |
| نسبة مخصص الخسائر الائتمانية إلى إجمالى الأصول | | -0.002343138 | -0.003094858 | -0.00075172 | 0.320817733 |
| 5 | مخصص الخسائر الائتمانية | -216356399 | -130909480 | | |
| | إجمالى الأصول | 32378561170 | 29581010075 | | |
| نسبة مخصص الخسائر الائتمانية إلى إجمالى الأصول | | -0.006682088 | -0.004425457 | 0.002256631 | -0.337713504 |
| 6 | مخصص الخسائر الائتمانية | -337476443 | -247025105 | | |
| | إجمالى الأصول | 62472248809 | 72518112812 | | |
| نسبة مخصص الخسائر الائتمانية إلى إجمالى الأصول | | -0.005402022 | -0.003406392 | 0.00199563 | -0.369422783 |
| 7 | مخصص الخسائر الائتمانية | -196995099 | -415157337 | | |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | إجمالى الأصول | 43274402429 | 51460042919 | | |
| نسبة مخصص الخسائر الائتمانية إلى إجمالى الأصول | | -0.004552232 | -0.008067567 | -0.003515335 | 0.77222244 |
| 8 | مخصص الخسائر الائتمانية | -235483 | -406587 | | |
| | إجمالى الأصول | 49400805 | 60324735 | | |
| نسبة مخصص الخسائر الائتمانية إلى إجمالى الأصول | | -0.004766785 | -0.006739972 | -0.001973187 | 0.41394505 |
| 9 | مخصص الخسائر الائتمانية | -52237 | -14788 | | |
| | إجمالى الأصول | 73496110 | 64324099 | | |
| نسبة مخصص الخسائر الائتمانية إلى إجمالى الأصول | | -0.000710745 | -0.000229898 | 0.000480847 | -0.676539051 |
| 10 | مخصص الخسائر الائتمانية | -3076023 | -1435460 | | |
| | إجمالى الأصول | 342461210 | 386742368 | | |
| نسبة مخصص الخسائر الائتمانية إلى إجمالى الأصول | | -0.008982106 | -0.00371167 | 0.005270436 | -0.586770658 |
| 11 | مخصص الخسائر الائتمانية | -904842 | -843679 | | |
| | إجمالى الأصول | 167315483 | 183357998 | | |
| نسبة مخصص الخسائر الائتمانية إلى إجمالى الأصول | | -0.005407999 | -0.004601266 | 0.000806733 | -0.149173984 |
| 12 | مخصص الخسائر الائتمانية | 27457 | 221697 | | |
| | إجمالى الأصول | 53559002 | 50501353 | | |
| نسبة مخصص الخسائر الائتمانية إلى إجمالى الأصول | | 0.00051265 | 0.004389922 | 0.003877272 | 7.563202119 |
| 13 | مخصص الخسائر الائتمانية | -17079 | 88173 | | |
| | إجمالى الأصول | 93771820 | 102740298 | | |
| نسبة مخصص الخسائر الائتمانية إلى إجمالى الأصول | | -0.000182134 | 0.000858212 | 0.001040346 | -5.711993722 |
| الإجمالى | | | | | 3.989181247 |
| المتوسط | | | | | 0.306860096 |

من خلال الجدول السابق يتضح أن متوسط التغير فى مخصص الخسائر الائتمانية منسوباً إلى إجمالى الأصول يبلغ ٣٠,٧% أى أن نسبة مخصص الخسائر الائتمانية منسوباً إلى إجمالى الأصول قد زادت عام ٢٠١٩ مقارنة بعام ٢٠١٨ بالنسبة سالفة الذكر.

وبمقارنة متوسطات التغير السابقة يتضح أن متوسط التغير فى العائد على الأصول باستخدام مجمل الربح قد زاد بمعدل ٣٨,٢% ، إلا أن متوسط التغير فى معدل العائد على الأصول باستخدام صافى الربح من النشاط العادى انخفض عام ٢٠١٩ مقارنة بعام ٢٠١٨ بمعدل يبلغ -٢,٤% ، وأن نسبة كبيرة من هذا الانخفاض ترجع لزيادة متوسط التغير فى مخصص الخسائر الائتمانية منسوباً إلى إجمالى الأصول والذى زاد ٣٠,٧% ، مما يؤكد أن تطبيق المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية رقم ٩ أدى إلى إضافة أعباء مالية مثلت عائقاً أمام زيادة العائد من النشاط العادى مقارنة بالوضع قبل تطبيق المعيار ، ومن ثم يمكن القول بتحقق الفرض الثانى من فروض الدراسة القائل بأن " يؤدى تطبيق المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية رقم ٩ إلى إضافة أعباء مالية تمثل عائقاً أمام زيادة العائد من النشاط العادى مقارنة بالوضع قبل تطبيق المعيار ".

وعلى الرغم من انخفاض متوسط التغير فى معدل العائد على الأصول باستخدام صافى الربح النشاط العادى عام ٢٠١٩ مقارنة بعام ٢٠١٨ بمعدل يبلغ -٢,٤% إلا أن متوسط التغير فى العائد على الأصول المحسوب باستخدام صافى الربح بعد الضرائب قد زاد بمعدل ٣,٥% ، مما يدل على انتهاج إدارة البنوك المصرية سياسة تهدف إلى زيادة صافى الربح بعد الضرائب بإضافة إيرادات غير عادية بهدف رفع صافى الربح النهائى للبنك ، ومن ثم إعطاء مدلول للقارئ بعدم تأثر نتائج أعمال البنك بأى تطبيق للمعيار الدولى لإعداد التقارير المالية رقم ٩ ، وهو ما يراه الباحث بأنها مخاطر تضاف للمخاطر الناتجة عن تطبيق المعيار (نتيجة إضافة الأعباء المالية الجديدة) وهى مخاطر تضليل مستخدمى التقارير المالية ، وهو ما سيؤدى إلى اتخاذ هؤلاء المستخدمين لقراراتهم على أساس غير سليم ، وعليه فإن تطبيق المعيار قد ساهم فى زيادة المخاطر التى تتعرض لها البنوك المصرية.

**نتائج الدراسة التطبيقية :**

١- قبول صحة الفرض الأول من فروض الدراسة القائل بأن " تعد المخاطر التى تتعرض لها البنوك المصرية فى ظل تطبيق معيار المحاسبة المصرى رقم ٢٦ (حيث يعد معيار المحاسبة المصرى رقم ٢٦ متوافقاً مع معيار المحاسبة الدولى رقم ٣٩ ) أقل من المخاطر التى تتعرض لها البنوك المصرية فى ظل تطبيق المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية رقم ٩".

٢- قبول صحة الفرض الثانى من فروض الدراسة القائل بأن " يؤدى تطبيق المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية رقم ٩ إلى إضافة أعباء مالية تمثل عائقاً أمام زيادة العائد من النشاط العادى مقارنة بالوضع قبل تطبيق المعيار " .

وبذلك يمكن القول بتحقق هدف الدراسة .

ويلاحظ من خلال النتائج السابقة اتفاق الدراسة مع الدراسات التى انتقدت المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية رقم ٩ وارتآت بأن تطبيق المعيار سيزيد من المخاطر التى تتعرض لها المنشآت المالية وبخاصة قطاع البنوك.

## الخلاصة والنتائج والتوصيات والتوجهات البحثية المستقبلية

أدت الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ إلى مطالبة مجموعة العشرين فى اجتماعهم عام ٢٠٠٩ لجهات وضع المعايير المحاسبية إلى تغيير المعايير الخاصة بالأدوات المالية ، وقد استجاب مجلس معايير المحاسبة الدولية لتلك المطالبة وقام بإلغاء المعيار المحاسبى رقم ٣٩ وأصدر المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية رقم ٩ الذى حل محله ، وذلك على عدة مراحل إلى أن صدر بشكل كامل عام ٢٠١٤ ، مما أدى إلى حالة من الجدل بين الباحثين حول تأثير المعالجات الواردة به على المخاطر التى ستتعرض لها المنشآت المالية نتيجة تطبيقه ، وخاصة فى ظل مطالبته بتكوين مخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة بدلاً من الفعلية كما كان فى ظل معيار المحاسبة الدولى رقم ٣٩ ، لذا فقد هدفت الدراسة إلى تحديد أثر تطبيق المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية رقم ٩ على زيادة أو تخفيض المخاطر التى تتعرض لها البنوك المصرية من خلال مقارنة المخاطر التى تعرضت لها البنوك المصرية قبل وبعد تطبيق المعيار من خلال أحد أساليب قياس المخاطر وهى القيمة المعرضة للخطر ، بالإضافة إلى دراسة أثر تطبيق المعيار على إضافة أعباء مالية تمثل عائقاً أمام زيادة العائد من النشاط العادى مقارنة بالوضع قبل تطبيق المعيار ومن ثم المساهمة فى زيادة المخاطر ، ولتحقيق ذلك الهدف فقد تم تقسيم الدراسة إلى عدة أقسام ، حيث تناول القسم الأول الدراسات السابقة ، وتعرض القسم الثانى لفروض الدراسة ، بينما تعرض القسم الثالث لجوانب القصور فى معيار المحاسبة الدولى رقم ٣٩ كدافع لإصدار المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية رقم ٩ ، أما القسم الرابع فقد تناول التغييرات التى أحدثها المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية رقم ٩ على المحاسبة عن الأدوات المالية ، وتناول القسم الخامس المزايا والانتقادات الموجهة للمعيار الدولى لإعداد التقارير المالية رقم ٩ ، أما القسم السادس قد تعرض لمداخل قياس القيمة المعرضة للخطر ، وأخيراً تناول القسم السابع الدراسة التطبيقية .

**بناءً على ذلك فقد تمثلت نتائج الدراسة فى الأتى :**

**أولاً : نتائج الدراسة النظرية : وتتمثل فى :**

١- تتمثل أهم جوانب القصور فى معيار المحاسبة الدولى رقم ٣٩ والتى تمثل دافع نحو إصدار المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية رقم ٩ فى :

- أن المحاسبة عن الأدوات المالية فى ظل المعيار معقدة وصعبة التطبيق.

- أن تصنيف الأصول المالية الوارد فى المعيار يعتمد على نية الإدارة وهو مايؤدى إلى استناد التصنيف على الحكم الشخصى للإدارة ، مما يصعب معه تحقيق القابلية للمقارنة سواء على مستوى المنشأة ذاتها عبر الفترات المالية أو بين المنشآت وبعضها البعض .
- الاعتماد على القياس المختلط فى قياس قيمة الأدوات المالية ، مما يصعب معه تحقيق القابلية للتجميع حيث ستصبح القوائم المالية فى ظل المعيار عبارة عن خليط غير متجانس .
- وجود تعارض بين أسس قياس الأدوات المالية والتى يتم قياسها بالقيمة العادلة وأدوات التحوط لها والتى يتم قياسها من خلال التكلفة المستهلكة ، مما يزيد من مشكلة القياس المختلط ، ويعد ازدواجية فى استخدام أساسين مختلفين للقياس لقياس الأداة المالية وأداة التحوط لها.

٢- تتمثل أهم التغييرات التى أحدثها المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية رقم ٩ على المحاسبة عن الأدوات المالية فى :

- قام المعيار بتغيير فئات تصنيف وقياس الأصول المالية حيث جعل فئات التصنيف فى فئتين فقط .
- كما حدد المعيار أسس تطبيق نموذج الأعمال وخصائص التدفق النقدى على الأصول المالية لتحديد ما إذا كانت تقاس بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة .
- أشار المعيار الجديد إلى عدم فصل المشتقات الضمنية إذا كان المضيف هو أحد الأصول ضمن نطاق المعيار ، بالإضافة إلى تقييم العقود المختلطة التى تتضمن واحدة أو أكثر من المشتقات المدمجة كوحدة واحدة وفقاً لشروط حددها المعيار .
- قام المعيار بتغيير متطلبات انخفاض القيمة حيث قام المعيار باستبدال نموذج الخسائر الائتمانية الفعلية ، والذى كان موجوداً فى ظل معيار المحاسبة الدولى رقم ٣٩ بنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة .

٣- تتمثل أهم مزايا المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية رقم ٩ فى :

- إطار بسيط وشامل وواضح لإعادة وتصنيف وقياس الأدوات المالية.
- يعتمد على الغرض من الاحتفاظ بالأصول بدلاً من نية الاحتفاظ بالأصل كما كان فى IAS 39 مما يقلل من الحكم الشخصى للإدارة .

- يعكس كيفية إدارة المنشأة لأدواتها المالية وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية للأصول المالية ، ومن ثم يصور كيف تدار أنشطة الأعمال .
- يسعى للتوسع فى استخدام القيمة العادلة فى القياس المحاسبى .
- يعمل على المساعدة فى خفض المخاطر من خلال تكوين مخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة

٤- تتمثل أهم جوانب النقد الموجهة للمعيار الدولى لإعداد التقارير المالية رقم ٩ فى :

- مازال القياس المختلط موجوداً فى المعيار مما سيبقى على مشكلة تجانس عناصر القوائم المالية
- طالب المعيار بتكوين مخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة مما سينتج عنه التوسع فى تكوين مخصص للخسائر الائتمانية والذى سيؤدى بدوره إلى تقليل نسب حقوق الملكية نظراُ لإلغاء مخاطر مصرفية عامة مما سينعكس على نسبة كفاية رأس المال .
- إن نتائج أعمال البنك ستتجه نحو الانخفاض نظراً لخصم قيمة مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة من نتائج أعمال البنك مما سينتج عنه انخفاض أسعار أسهم البنك ، وبالتالى سيصبح ذلك المخصص عائقاً أمام زيادة نتائج أعمال البنك ويضعف ثقة المساهمين فى أدائه ، كما سيؤدى تكوين ذلك إلى المخصص زيادة أعباء ضريبة الدخل نظراً لعدم اعتماد نسبة ٢٠% عند إعداد الإقرار الضريبى لضريبة الدخل ، مما سينتج عنه مخاطر أخرى تتمثل فى مخاطر السيولة ومخاطر عدم الوفاء بالالتزامات ، بالإضافة إلى ضعف عملية الاقراض.
- إن تقدير خسائر الائتمان المتوقعة وفق نموذج الأعمال الذى طالب به المعيار سيخضع للتقدير الشخصى للإدارة ، والذى سيؤدى إلى افتقار القوائم المالية للبنوك للقابلية للمقارنة سواء على مستوى البنك الواحد من فترة لأخرى أو بين البنوك وبعضها البعض ، كما سيؤدى تقدير خسائر الائتمان وفق ذلك النموذج إلى تقلب نتائج الأعمال وعدم استقرارها من فترة لأخرى .
- إن الحصول على المعلومات لتقدير خسائر الائتمان سيكون لها تكلفة نظراً لطلب البنوك برامج تكنولوجية أكثر تطوراً لتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة ، مما سيزيد من تفاقم مشكلة انخفاض نتائج أعمال البنوك ، كما أن تطبيق المعيار الجديد سيتطلب تغييراً فى أنظمة البنوك حيث سيتعين على إدارات البنوك تغيير أنظمة وعمليات البنك ودمج إدارة مخاطر الائتمان والأنظمة المحاسبية بالإضافة إلى تدريب العاملين ، مما سيزيد بالتالى من أعباء البنك ويؤدى إلى تخفيض نتائج أعماله.

- إن تطبيق المعيار يؤدى إلى تدهور قيمة المنشأة وخاصة فى ظل تكوين مخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة.

٥- تتمثل أهم طرق وأساليب قياس القيمة المعرضة للخطر وأكثرها شيوعاً فى الاستخدام فى الطريقة المعلمية ، طريقة المحاكاة التاريخية ، طريقة مونت كارلو ، طريقة التوزيع الطبيعى أو طريقة دلتا الطبيعى .

**ثانياً : نتائج الدراسة التطبيقية : وتتمثل فى :**

١-قبول صحة الفرض الأول من فروض الدراسة القائل بأن " تعد المخاطر التى تتعرض لها البنوك المصرية فى ظل تطبيق معيار المحاسبة المصرى رقم ٢٦ (حيث يعد معيار المحاسبة المصرى رقم ٢٦ متوافقاً مع معيار المحاسبة الدولى رقم ٣٩ ) أقل من المخاطر التى تتعرض لها البنوك المصرية فى ظل تطبيق المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية رقم ٩" ، وقد تم التحقق من صحة الفرض من خلال تطبيق اختبار t للعينات الغير مستقلة و اختبار ويل كوكسون الغير معلمى ، حيث اتضح أن مستوى الدلالة لكل من الاختبارين أقل من ٥% وهذا يعني أنه لا يمكن قبول أن الفرق بين متوسطي العائد قبل و بعد تطبيق المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية رقم ٩ يساوي صفر ، ولهذا يتم قبول أن الفرق أكبر من صفر ، ومن ثم يمكن القول بتحقق الفرض الأول.

٢-قبول صحة الفرض الثانى من فروض الدراسة القائل بأن " يؤدى تطبيق المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية رقم ٩ إلى إضافة أعباء مالية تمثل عائقاً أمام زيادة العائد من النشاط العادى مقارنة بالوضع قبل تطبيق المعيار " ، وقد تم التحقق من صحة الفرض من خلال مقارنة متوسطات التغير فى العائد على الأصول باستخدام صيغ مختلفة للعوائد ، حيث أتضح أن متوسط التغير فى العائد على الأصول باستخدام مجمل الربح قد زاد بمعدل ٣٨,٢% ، إلا أن متوسط التغير فى معدل العائد على الأصول باستخدام صافى الربح من النشاط العادى انخفض عام ٢٠١٩ مقارنة بعام ٢٠١٨ بمعدل يبلغ -٢,٤% ، وأن نسبة كبيرة من هذا الانخفاض ترجع لزيادة متوسط التغير فى مخصص الخسائر الائتمانية منسوباً إلى إجمالى الأصول والذى زاد ٣٠,٧% ، ومن ثم يمكن القول بتحقق الفرض الثانى.

**وفى ضوء النتائج السابقة يوصى الباحث بالأتى :**

١- ضرورة قيام الباحثين بتقديم مقترحات لتطوير المعالجات المحاسبية الواردة فى المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية رقم ٩ لمعالجة أوجه النقد الموحهة له بشكل شامل وليس لأحد جوانب تلك الانتقادات فقط .

٢- ضرورة قيام مجلس معايير المحاسبة الدولية بتعديل المعالجات الواردة فى المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية رقم ٩ لمعالجة المشكلات الناتجة عن أوجه القصور فى تلك المعالجات ، والتى من أبرزها مشكلة تكوين مخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة للحد من المخاطر الناتجة عنها، والاستعانة بنتائج دراسات الباحثين فى هذا الشأن والتى من بينها دراسة (Lonnbark , 2017) والتى أشارت إلى أنه يمكن حل مشكلة تكوين مخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة من خلال حساب أوزان المخاطر عند حساب خسائر الائتمان المتوقعة فى صيغ بسيطة كما تم من خلال لجنة بازل للرقابة المصرفية عام ٢٠٠٦ ، على أن تقوم لجنة معايير المحاسبة المصرية بتبنى ذلك التعديل لمعالجة القصور فى المعالجات الواردة فى المعيار المحاسبى المصرى رقم ٤٧ والذى يتوافق مع المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية رقم ٩.

٣- الافصاح عن نتائج قياس المخاطر للبنوك بدلاً من سرد طرق القياس بشكل نظرى ضمن الايضاحات المتممة والاكتفاء بالإشارة إلى أنه تم استخدام تلك الطرق قى قياس المخاطر (حيث لاحظ الباحث قيام البنوك بذلك أثناء فحص التقارير المالية ضمن إجراءات الدراسة التطبيقية) ، وذلك حتى يمكن للمستخدمين من اتخاذ قراراتهم على أساس سليم وحتى لا يضطروا إلى البحث عن مصدر آخر للمعلومات المالية ، وبالتالى تصبح القوائم المالية مصدر ثانوى للمعلومات المالية .

٤- قيام المعهد المصرفى بعقد دورات للعاملين فى القطاع المصرفى وخاصة فى إدارات الائتمان فى البنوك المصرية على كيفية استخدام تكنولوجيا المعلومات فى تحديد وتقييم الخسائر الائتمانية قبل البدء فى إجراءات منح القروض والتسهيلات الائتمانية للعملاء فى ظل معلومات متعددة ومتشعبة مثل معلومات عن الملاءة المالية للعميل والظروف البيئية والاقتصادية الحالية ، وخاصة أن ذلك هو أحد جوانب النقد الموجهة للمعيار الدولى لإعداد التقارير المالية رقم ٩.

**كما يوصى البحث الباحثين بإجراء المزيد من الدراسات عن :**

١- تقييم وتطوير المعالجة المحاسبية للأدوات المالية فى ظل المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية رقم ٩ .

٢- أثر تطبيق المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية رقم ٩ على القيمة المعرضة للخطر فى المنشآت المالية بخلاف البنوك .

٣- أثر تطبيق المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية رقم ٩ على قيمة المنشأة .

٤- مشكلات التحاسب الضريبى فى ظل تطبيق المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية رقم ٩ .

## المراجع

### أولاً : المراجع العربية :


- إبراهيم ، نبيل عبد الرؤف .(٢٠١٨). التحديات التى تواجه البنوك المصرية عند تطبيق معيار IFRS 9 والآثار المترتبة عليه من منظور كفاية رأس المال النظامى – دراسة تطبيقية . المجلة المصرية للدراسات التجارية . كلية التجارة . جامعة المنصورة ، ٤٢(٢) ، ٤٨-٧٧.
- البنك المركزى المصرى .(٢٠٢٠). النشرة الإحصائية الشهرية . قطاع البحوث الاقتصادية ، ٢٧٦ ، ١-٢٣.
- الحيط ، فراس إسماعيل مسعود سقف ، شبيطة ، محمد فوزى شاكر.(٢٠١٧). أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولى رقم (٩) فى جودة مخرجات النظام المحاسبى لشركات التأمين فى الأردن. مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية . جامعة الزرقاء .عمادة البحث العلمى ، ١٧(٣)، ٧٢٤- ٧٣٧.
- الفريجى ، حيدر نعمة غالى ، ياره ، سمير عبد الصاحب .(٢٠١٧). اختيار المحفظة المثلى فى إطار القيمة المعرضة للخطر . مجلة الإدارة والاقتصاد . الجامعة المستنصرية ،(١٢١) ، ٦٥-٧٧.
- زيات ، عادل .(٢٠١٧). تطبيق طريقة دلتا الطبيعى لحساب القيمة المعرضة للخطر فى بعض المحافظ المالية فى الأسواق الناشئة . مجلة الباحث . جامعة قاصدى مرباح ورقلة . كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، (١٧) ، ١٠٥-١١٦.

- زيات ، عادل .(٢٠١٨). تقدير القيمة المعرضة للخطر لبعض المحافظ المالية فى الأسواق الناشئة باستخدام الطرق المعملية . مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية . جامعة لونيسى على البليدة – مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية ،( ١٨) ، ١٧٢-١٨٤.
- شحاتة ، محمد موسى على .(٢٠١٩). انعكاسات التقييم المحاسبى للخسائر الائتمانية فى ضوء التوافق بين معيار (IFRS :9) ومقررات لجنة بازل III على تصنيف محفظة القروض المصرفية " مع دراسة تطبيقية بالبنوك التجارية المصرية " . المجلة العلمية للدراسات المحاسبية . كلية التجارة . جامعة قناة السويس ، ١(١) ، ٤٤٦- ٥٣٣.
- مجلس معايير المحاسبة الدولية .(٢٠١٨). المعيار الدولى لإعداد التقارير المالية رقم ٩ " الأدوات المالية " . ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين . المملكة العربية السعودية ، ١-١١٧.
- مجلس معايير المحاسبة الدولية .(٢٠٠٨). معيار المحاسبة الدولية رقم ٣٩ " الأدوات المالية – الاعتراف والقياس" . جمعية المجمع العربى للمحاسبين القانونيين . الأردن ، ١٩٢٧-٢٢٣٢.
- محمد ، صلاح على أحمد ، حامد ، محجوب عبد الله .(٢٠١٧). دراسة تحليلية للآثار المترتبة على تبنى IFRS 9 على السياسات الائتمانية والتمويلية للمصارف العربية . مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية . المركز القومى للبحوث . غزة ، ١(٩) ، ١-٢٦.
- موقع البورصة المصرية الاليكترونى (البنوك والشركات المدرجة فى سوق الأوراق المالية المصرية حتى ٢٠١٩/١٢/٣١) https://egx.com.eg/ar/Disclosure_Reports.aspx
- موقع مباشر (البنوك المدرجة فى سوق الأوراق المالية المصرية والتقاررير المالية لها) https://www.mubasher.info/markets/EGX/indices/BANK

## ثانياً : المراجع الأجنبية :

- Arpón, S., Homem-de-Mello, T., & Pagnoncelli, B. (2018). Scenario reduction for stochastic programs with Conditional Value-at-Risk. Mathematical Programming, 170(1), 327-356.
- Barrios, P & Papp, P.(2017). IFRS 9: A new model for expected loss provisions for credit risk. Spanish Economic and Financial Outlook , 6(1), 75-82.

- Beerbaum, D., & Piechocki, M. (2016b). IFRS 9 and IFRS 7 Disclosure Requirements–An Analysis of the IASB Taxonomy. Working Paper, Available at : https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2870875
- Beerbaum, D., & Piechocki, M. (2016a). IFRS 9 for Financial Institutions–The Case for IFRS and FINREP Taxonomies–A Conceptual Gap Analysis. Maciej. Working Paper , Available at : https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2857939
- Boltürk, E., & Öztayşi, B. (2018). Risk Assessment in Electricity Market Integrating Value-at-Risk Approach and Forecasting Techniques. International Journal of Industrial Engineering, 25(4), 424-440.
- Cefis, L. A. (2017). Testing for Convexity Relevance: An IFRS 9 Benchmark Cashflow Test Proposal. Working Paper, Available at: https://papers.ssrn.com/Sol3/papers.cfm?abstract_id=2969122.
- Delgado-Vaquero, D., Morales-Díaz, J., & Zamora-Ramírez, C. (2019). IFRS 9 Expected Loss: A Model Proposal for Estimating the Probability of Default for non-rated companies.Working Paper, Available at: https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=3364451.
- Duh, R. R., Hsu, A. W. H., & Alves, P. A. P. (2012). The impact of IAS 39 on the risk-relevance of earnings volatility: Evidence from foreign banks cross-listed in the USA. Journal of Contemporary Accounting & Economics, 8(1), 23-38.
- Engelmann, B. (2018). Calculating Lifetime Expected Loss for IFRS 9: Which Formula is Correct?.Working Paper, Available at: https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=3238632.
- Eyvindson, K., Hartikainen, M., Miettinen, K., & Kangas, A. (2018). Integrating risk management tools for regional forest planning: an interactive multiobjective value-at-risk approach. Canadian Journal of Forest Research, 48(7), 766-773.
- Frykström, N., & Jieying, L. (2018). IFRS 9–the new accounting standard for credit loss recognition. Economic Commentaries, (3), 1-13.
- Gaffney, E., & McCann, F. (2018). Credit risk under IFRS 9 accounting reforms: An application to Irish mortgages. Mimeo, Central Bank of Ireland, 1-25.
- Gönsch, J., Hassler, M., & Schur, R. (2018). Optimizing conditional value-at-risk in dynamic pricing. OR Spectrum, 40(3), 711-750.
- Halilbegovic, S., Šaković, E., Arapovic-Omerbegovic, A., & Celebic, N. (2019). Implementation Effects of "IFRS 9 Impairment Modelling for Financial

Instruments" on Regulatory Capital Banks in Federation of Bosnia and Herzegovina. European Journal of Economic Studies, 2(8), 120-130.
- Hewa, S. I., Mala, R., & Chen, J. (2018). IASB's independence in the due process: an examination of interest groups' influence on the development of IFRS 9. Accounting & Finance, 1-31.
- International Accounting standard Board (IASB).(2014).International Financial Reporting Standard (IFRS 9).Financial Instrument , A299-A465.
- Kumar, D., & Maheswaran, S. (2017). Value-at-risk and expected shortfall using the unbiased extreme value volatility estimator. Studies in Economics and Finance, 34(4), 506-526.
- Kund, A. G., & Rugilo, D. (2018). Assessing the Implications of IFRS 9 on Financial Stability using Bank Stress Tests.Working Paper, Available at: https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=3282509.
- Labatt. M& Lemonier. P.(2015).IFRS 9 : the novel paradigm for credit losses - Implementation Challenges and Market update. Working paper , available at:https://www.reply.com/en/topics/risk-regulation-and reporting/Shared%20Documents/IFRS%209%20White%20Paper.pdf
- Lejard, C. (2016). How Do Banks Account for Short-Term Effects of IFRS 9?. Working Paper, Available at: https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2890225.
- Liesh, L., & Alban, K. (2018).Value of Risk (VaR) of Investment Funds in Albania. Multidisciplinary Academic Conference, 61-70.
- Liu, S., Sathye, M., Chang, C. L., Jiménez- Martín, J. Á., McAleer, M., & Pérez-Amaral, T. (2011). Risk management of risk under the Basel Accord: forecasting value- at- risk of VIX futures. Managerial Finance, 37(11), 1088-1106.
- Lönnbark, C. (2017). Setting scenarios and assessing scenario probabilities under IFRS 9 accounting.Working Paper, Available at :
- https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=3024186.
- Maciel, L. D. S., & Ballini, R. (2017). Value-at-risk modeling and forecasting with range-based volatility models: empirical evidence. Revista Contabilidade & Finanças, 28(75), 361-376.
- Mavronicolas, M., & Monien, B. (2020). Conditional value-at-risk: structure and complexity of equilibria. Theoretical Computer Science, 807, 266-283.

- Mohammadi, S., & Nazemi, A. (2020). On portfolio management with value at risk and uncertain returns via an artificial neural network scheme. Cognitive Systems Research, 59, 247-263.
- Nadia, C., & Rosa, V. (2014). The impact of IFRS 9 and IFRS 7 on liquidity in banks: Theoretical aspects. Procedia-Social and Behavioral Sciences, 164, 91-97.
- Onali, E., Ginesti, G., & Ballestra, L. V. (2017). Investor reaction to IFRS for financial instruments in Europe: The role of firm-specific factors. Finance Research Letters, 21, 72-77.
- Plata Garcia, C. T., Rocamora, M., & Villar Burke, J. (2017). Transition to IFRS 9. Impact on Forbearance Practices: Are There Some Risks?. BBVA Research, 1-17.
- Puccetti, G., Rüschendorf, L., Small, D., & Vanduffel, S. (2017). Reduction of Value-at-Risk bounds via independence and variance information. Scandinavian Actuarial Journal, 2017(3), 245-266.
- Pucci, R., & Skærbæk, P. (2020). The co-performation of financial economics in accounting standard-setting: A study of the translation of the expected credit loss model in IFRS 9. Accounting. Organizations and Society, 81, 1-22.
- Qin, Z., Dai, Y., & Zheng, H. (2017). Uncertain random portfolio optimization models based on value-at-risk. Journal of Intelligent & Fuzzy Systems, 32(6), 4523-4531.
- Rehman, A., Jian, W., khan ,N. & Saqib ,R. (2018). Major crops market risk based on value at risk model in PR China. Sarhad Journal of Agriculture, 34(2), 435-442.
- Sampid, M. G., Hasim, H. M., & Dai, H. (2018). Refining value-at-risk estimates using a Bayesian Markov-switching GJR-GARCH copula-EVT model. PloS one, 13(6), 1-33.
- Sultanoğlu, B. (2018). Expected credit loss model by IFRS 9 and its possible early impacts on European and Turkish banking sector. Muhasebe Bilim Dünyası Dergisi, 20(3), 476-506.
- Uyar, U., & Kahraman, I. K. (2019). The risk analysis of Bitcoin and major currencies: value at risk approach. Journal of Money Laundering Control, 22(1),38-52.
- Wang, L., Xu, T., Qin, L., & Liu, C. (2019). Research on the Value at Risk of Basis for Stock Index Futures Hedging in China Based on Two-State Markov Process and Semiparametric RS-GARCH Model. Discrete Dynamics in Nature and Society, 1-15.

## ملاحق الدراسة

### قائمة بأسماء البنوك التى أجريت عليها الدراسة التطبيقية

| م | اسم البنك |
|---|---|
| 1 | بنك قناة السويس |
| 2 | بنك الشركة المصرفية العربية الدولية |
| 3 | بنك قطر الوطنى الأهلى |
| 4 | البنك المصرى الخليجى |
| 5 | بنك الاتحاد الوطنى |
| 6 | بنك البركة مصر |
| 7 | بنك التعمير والاسكان |
| 8 | مصرف أبوظبى الاسلامى |
| 9 | بنك الكويت الوطنى |
| 10 | البنك التجارى الدولى |
| 11 | بنك القاهرة |
| 12 | كريدى أجريكول مصر |
| 13 | بنك فيصل الاسلامى المصرى |